

السنة الجامعية: 2023/2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

الطابع المسائر للدورية لسياسة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية
- قراءة في الأسباب والحلول بالتركيز على حالة الجزائر -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

الدكتورة بوقفة نفيسة

من إعداد الطالبتين:

- قواسمة هاجر

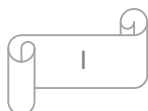
- بوساحة هاجر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الريعية، ولا سيما النفطية منها، نظرا لثبوت ارتباطها مع تقلباتها مع تذبذب المداخيل الريعية، وبذلك تبرز إشكالية دور سياسة المالية العامة كمضخم للإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي بمساريتها لتوجهات الدورة الاقتصادية، أو كأداة لتصحيح هذه الإختلالات عن طريق جعلها مضادة للإتجاهات الدورية، وتركز في هذا الإطار على حالة الجزائر كإقتصاد نفطي، من خلال فحص مدى مساهمة السياسة المالية فيه لدورة الإيرادات النفطية، وخاصة من خلال استجابتها للصدمة النفطية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالمشكلة المطروحة في هذه الدراسة، ويتجلى في الجانب التطبيقي منهج دراسة حالة، كما تم الإستعانة بالتقارير الصادرة عن بنك الجزائر والنشريات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر مساهمة للإتجاهات الدورية إلى حد كبير، وهو ما بينته الإستجابة الواضحة للصدمة النفطية، مما يؤكد على ضرورة تفعيل الآليات اللازمة لضمان سياسة مالية مضادة للدورية من خلال الإصلاحات، والسعي لفك الإرتباط مع العائدات النفطية بتنوع الإقتصاد.

الكلمات المفتاحية: سياسة المالية العامة، دورات اقتصادية، مساهمة الدورية، اقتصاد نفطي، الجزائر.



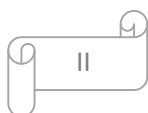
Abstract

This study aims to shed light on the nature of economic cycles in rentier economies, especially oil ones, given the proven correlation of their fluctuations with the fluctuation of rentier incomes. Imbalances by making them countercyclical, and focus in this context on the case of Algeria as an oil economy, by examining the extent to which fiscal policy is in line with the oil revenue cycle, especially through its response to the oil shock, The analytical descriptive approach was used, which helps to analyze the data and derive interpretations and conclusions related to the problem presented in this study. The case study approach is reflected in the applied side. Reports issued by the Bank of Algeria and the statistical publications of the Ministry of Industry and Mines have also been used.

Algeria has undertaken a set of measures, especially in the aspect of fiscal policy, in order to address these shocks and improve the investment environment to bring the national economy to safety. Healthy, that is Fiscal policy is a successful tool for dealing with oil shocks, especially in the short term, as it is one of the most flexible tools in dealing with such circumstances.

key words:

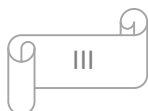
Fiscal policy - economic cycles - economic shocks - oil.



إهداء

الحمد لله الذي أنعم علينا
والحمد لله الذي بفضله أتم العمل
أهدي هذا العمل إلى " أبي " و " أمي " حفظهما الله، وأطال الله في عمرهما
وإلى زوجي و أبنائي
إلى أخواتي
إلى جميع أهلي وأهل زوجي والأقارب
وإلى كل زملائي
إلى أساتذتي الكرام إلى كل من مد لنا يد العون من قريب
أو بعيد ولو بكلمة طيبة إلى كل هؤلاء جميعا
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

هاجر بوساحة.



إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله من وفى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل وعلموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

برا وإحسانا ووفاء لهما "أمي العزيزة" "والدي الغالي"

إلى منبع حي ومصدر سعادتي، إلى سندي في الحياة

نصفي الآخر زوجي العزيز "جلال بومزين"

إلى كتاكيتي الصغار : بشرى ، تقوى ومحمد أيوب حفظهم الله ورعاهم

إلى أخواتي الثلاث العزيزات على قلبي

إلى أهل زوجي حفظهم الله

إلى كل الأحباب، الأصدقاء ، زملائي في العمل والدراسة

إلى كل من شجعني وساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى عز وجل أن

يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

هاجر قواسمة.

شكر وعرّفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرّفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**بوقفة نفيسة**" التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما لا يوفتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لوالدينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
(13)	حدود وفترات الدورة الاقتصادية.....	(01-01)
(14)	مراحل الدورة الاقتصادية.....	(02-01)
(16)	دورة Kondratieff في الو.م.أ من 1789 إلى 2003.....	(03-01)
(16)	أنواع الدورات الاقتصادية.....	(04-01)
(59)	تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021 (مليار دج)....	(01-03)
(60)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021 (مليار دج)	(02-03)
(61)	تطور أسعار النفط من 2010 إلى 2017.....	(03-03)
(62)	التغير في الإنفاق الحكومي وسعر النفط (1991-2015).....	(04-03)
(62)	التغير في رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط (2010-2016).....	(05-03)
(63)	الدورات الاقتصادية في الجزائر (1960-2015).....	(06-03)
(64)	نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي (2015-2021).....	(07-03)
(64)	نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (2015-2021).....	(08-03)
(68)	تطور الصادرات من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2021).....	(09-03)
(72)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2021).....	(10-03)
(73)	قنوات انتقال الأزمات السعرية للنفط.....	(11-03)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(56)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010 - 2021 (مليار دج).....	(01-03)
(58)	تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010 - 2021 (مليار دج).....	(02-03)
(66)	أثر تدفق كثيف من مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية لبلد ما.....	(03-03)
(67)	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر من % PIB.....	(04-03)
(69)	قائمة لأهم المواد المصدرة خارج المحروقات سنة 2020 (مليون دولار أمريكي).....	(05-03)
(70)	الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال.....	(06-03)
(71)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2021).....	(07-03)

قائمة المختصرات

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	المختصر	الرقم
السياسة المالية غير الدورية	Certified financial planner.	CFP	01
الناتج المحلي الإجمالي	Produit intérieur brut	PIB	02
السياسة المالية الدورية	Politic fiscal policy.	PFP	03
السياسة المالية المستقرة	Stable fiscal policy.	AFP	04

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(I)	ملخص.....
(II)	Abstract
(III- IV)	إهداء.....
(V)	شكر وعرهان.....
(VI)	قائمة الأشكال.....
(VII)	قائمة الجداول.....
(VIII)	قائمة المختصرات.....
(IX-XII)	فهرس المحتويات.....
(01)	المقدمة.....
(08)	الفصل الأول: السياسة المالية العامة وتقلبات الدورة الإقتصادية.....
(09)	تمهيد.....
(10)	المبحث الأول: عموميات حول الدورات الإقتصادية.....
(10)	المطلب الأول: مفهوم الدورات الإقتصادية.....
(10)	أولاً- تعريف الدورات الإقتصادية.....
(11)	ثانياً- خصائص الدورات الإقتصادية.....
(12)	ثالثاً- مؤشرات الدورات الإقتصادية.....
(12)	المطلب الثاني: مراحل الدورات الإقتصادية.....
(14)	المطلب الثالث: أنواع الدورات الإقتصادية.....
(17)	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية.....
(17)	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....
(17)	أولاً- تعريف السياسة المالية.....
(18)	ثانياً- أهداف السياسة المالية.....
(19)	ثالثاً- قنوات تأثير السياسة المالية في النمو الإقتصادي.....
(20)	المطلب الثاني: أنواع السياسات المالية.....
(20)	أولاً- السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض (السياسة المالية التوسعية).....

(21)	ثانيا- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(السياسة المالية الانكماشية).....
(22)	المطلب الثالث: أدوات والعوامل المؤثرة في السياسة المالية وصعوباتها.....
(22)	أولا- أدوات السياسة المالية
(23)	ثانيا-العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....
(23)	ثالثا- صعوبات السياسة المالية.....
(25)	المبحث الثالث: مشكلة مساندة السياسة المالية لاتجاهات الدورة الاقتصادية.....
(25)	المطلب الأول: الطابع الدوري لسياسة المالية العامة.....
(25)	أولا- عوامل تزايد الاهتمام بالعلاقة بين السياسة المالية والدورة الاقتصادية.....
(26)	ثانيا- عواقب مساندة السياسة المالية للإتجاهات الدورية.....
(27)	المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية المضادة لاتجاهات الدورية وقواعدها.....
(27)	أولا- أهمية السياسة المالية المضادة لاتجاهات الدورية
(27)	ثانيا- مقومات قواعد السياسة المالية العامة المضادة لاتجاهات الدورية.....
(29)	خلاصة الفصل.....
(30)	الفصل الثاني: مدخل إلى الاقتصاديات الربعية والنفطية وطبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية فيها.....
(31)	تمهيد
(32)	المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات الربعية.....
(32)	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الربعي.....
(32)	أولا- تعريف الاقتصاد الربعي.....
(33)	ثانيا- خصائص الاقتصاد الربعي.....
(34)	المطلب الثاني: أنواع الاقتصاد الربعي.....
(34)	أولا- الأنواع الداخلية.....
(36)	ثانيا- الأنواع الخارجية.....
(37)	المبحث الثاني: ماهية الاقتصاديات النفطية.....
(37)	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد النفطي ومراحله.....
(37)	أولا- مفهوم الاقتصاد النفطي.....
(38)	ثانيا- مراحل الاقتصاد النفطي.....

(40)	المطلب الثاني: محددات الاقتصاد النفطي.....
(40)	أولا- الطلب النفطي.....
(41)	ثانيا- العرض النفطي.....
(44)	المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية في الاقتصاديات الربعية والنفطية.....
(44)	المطلب الأول: علاقة الدورة الاقتصادية بالدورة الربعية والنفطية ودور السياسة المالية.....
(44)	أولا- مصادر تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الربعية والنفطية.....
(45)	ثانيا- السياسة المالية وتقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الربعية والنفطية.....
(47)	المطلب الثاني: تجرتي الشيلي والنرويج في تفعيل سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية.....
(47)	أولا - تجربة الشيلي.....
(50)	ثانيا - تجربة النرويج.....
(53)	خلاصة الفصل.....
(54)	الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021).....
(55)	تمهيد.....
(56)	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة المالية العامة والدورة النفطية في الجزائر.....
(56)	المطلب الأول: تقلبات الإيرادات النفطية في الجزائر وأثرها على النشاط الاقتصادي للفترة 2010-2021.....
(56)	أولا- انعكاس انخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة.....
(58)	ثانيا- انعكاس انخفاض أسعار النفط على النفقات العامة.....
(60)	ثالثا- انعكاس انخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة.....
(61)	المطلب الثاني : استجابة سياسة المالية العامة في الجزائر للصدمة النفطية لسنة 2014.....
(63)	أولا- معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم.....
(64)	ثانيا- نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات.....
(65)	ثالثا- محددات التضخم.....
(65)	رابعا- قدرة التمويل.....
(66)	المطلب الثالث: تداعيات مساندة السياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر.....
(66)	أولا- اللجنة الهولندية تلاحق الاقتصاد الجزائري.....

(70)ثانيا- دورية السياسة المالية من نواتج اللجنة.....
(72)ثالثا- الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.....
(75)المبحث الثاني: متطلبات تفعيل سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية في الجزائر.....
(75)المطلب الأول: الإطار العام لإصلاح سياسة المالية العامة في الجزائر.....
(79)المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي كضرورة لتنويع الإيرادات في الجزائر.....
(82)خلاصة الفصل.....
(83)خاتمة.....
(87)قائمة المصادر و المراجع.....

المقدمة

تعتبر تقلبات الدورة الاقتصادية أحد الشواغل الرئيسية التي تواجه مسار التنمية الاقتصادية، وخاصة في الاقتصادات الريعية والنفطية، وهذا نتيجة انكشافها وتعرضها الشديد للصدمات القوية والمفاجئة المرتبطة بالتطورات في المداخيل والإيرادات الريعية، وارتباطها الوثيق بالإنفاق الحكومي، مما يرفع من درجة تقلب الاقتصاد الكلي بين فترات الانتعاش والانكماش، ويجعل من سياسة المالية العامة في هذه الاقتصادات مساهمة للتجاهات الدورية، وبالتالي يعمق من الإختلالات والأزمات الاقتصادية، وهكذا برزت أهمية سياسة المالية العامة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية في فترات الانكماش والأزمات.

ترتبط سياسة المالية العامة في الجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط صعودا وهبوطا، وذلك بالنظر إلى أن فترة أسعار النفط المواتية هي إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل والشروع في مستويات مرتفعة من الإنفاق، والعكس في أوقات هبوط أسعار النفط إلى مستويات غير مناسبة وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية تبدأ موجة الانحدار في النفقات العامة، وهو ما يُعرف بمساهمة سياسة المالية العامة للدورة النفطية والاستجابة لتقلباتها.

ومن هنا فإن المقاربة المتبناة حاليا تدعو إلى جعل سياسة المالية العامة أداة مضادة للدورات الاقتصادية، تصبو الجزائر من خلال جملة الإصلاحات التي باشرتها إلى عزل دورة سياسة المالية العامة عن دورة النفط، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تحقيق تنوع اقتصادي يضمن تنوع المداخيل واستدامة المالية العامة.

أولا- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن معالجة الطابع المساهم للدورة الاقتصادية لسياسة المالية العامة في الجزائر كإقتصاد نفطي؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي، يطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الدورات الاقتصادية وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟
- لماذا تتميز سياسة المالية العامة بطابعها المساهم للدورية خاصة في البلدان الريعية والنفطية؟
- ماذا نعني بالصدمات الاقتصادية، وما موقع صدمات أسعار النفط منها؟
- ما هي الحلول والبدائل الممكنة التي تمكن الاقتصاد الجزائري من تبني سياسة مالية مضادة للدورية والتخفيف من التبعية للنفط؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** ترتبط الدورات الاقتصادية في الاقتصادات الريعية والنفطية بالمداخيل والإيرادات الريعية.

■ **الفرضية الثانية:** تعمق سياسة المالية العامة المسايرة للتقلبات الدورية من اختلالات الاقتصاد الكلي، بينما تعمل السياسة المضادة للدورية كعلاج لها.

■ **الفرضية الثالثة:** تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مرهون بتنمية وتفعيل الموارد غير النفطية من خلال بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، إضافة إلى إصلاح ماليتها العامة.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أهمها في:

- التعرف على طبيعة الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الربيعة والنفطية؛
- إبراز وتأكيد دور سياسة المالية العامة في تعميق أو علاج اختلالات الدورة الاقتصادية؛
- تشخيص مدى استجابة سياسة المالية العامة في الجزائر لتقلبات الدورة النفطية والاقتصادية؛
- التعرف على مساعي الجزائر في تبني سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية.

رابعا- منهج وأدوات الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالمشكلة المطروحة في هذه الدراسة، ويتجلى في الجانب التطبيقي (دراسة حالة)، وتمثلت أدوات الدراسة في:

- المصادر الثانوية: تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات والمواقع الإلكترونية؛
- المصادر الأولية: تم الاعتماد على: المواقع الرسمية، النشريات الرسمية والتقارير (بنك الجزائر...).

خامسا- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا لموضوع هذه الدراسة، أو لها تقارب معه، يذكر منها ما يلي:

❖ **الدراسة الأولى:** عية عبد الرحمان، بعنوان: "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2015:

قام الباحث بتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالبتروول وكذا القرارات العالمية في المجال النفطي، إضافة إلى آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية وإشكالية اقتسام الربوع، كما قام باستعراض أهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى مراحل وانعكاسات تطبيق الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وفي الأخير قام بدراسة أهم التطورات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2012، كما قام بتحليل التطورات الاقتصادية الجزائرية خلال وبعد الأزمة العالمية سنة 2008.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن النفط سلعة دولية إستراتيجية، ويعتبر مصدراً أساسياً للثروة في العديد من الدول على غرار الجزائر، غير أن طريقة تسعيره التي تتحكم فيها عدة عوامل تشكل تحدياً أحياناً، وتهديدا أحياناً أخرى، كما أن الجزائر أثبتت استمرار تبعيتها بامتياز لعوائد قطاع المحروقات، فبالرغم من بعض البرامج والخطط التي وضعت بهدف خلق الثروة من مصادر بديلة كالنهوض بالقطاعات الإستراتيجية، إلا أن أهم القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، عكست بصورة واضحة حجم ارتباط تلك القرارات بمدخيل قطاع المحروقات.

حيث تنفق هذه الدراسة مع هذه الدراسة من حيث التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنفط، أما من حيث الاختلاف فتتعلق هذه الدراسة في محاولة دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال دراسة قياسية لعدة متغيرات اقتصادية كلية.

❖ **الدراسة الثانية: إسحاق خديجة بعنوان: سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية، مقال في مجلة**

دفاتر بواد كس، العدد 04، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تداعيات تدهور أسعار النفط على الدالية العامة في الجزائر على اعتبار الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وأسواق النفط العالمية والقائم على ربط الإيرادات العامة بالعملة الصعبة، وفي كل مرة يتكرر فيها سيناريو تهاوي أسعار البترول في الساحة الدولية لصد السياسة المالية العامة في الجزائر تستجيب لو وتسايه فتسجل عجز في رصيد المالية العامة وتزداد المخاوف من خطر التوجه إلى الديون وينخفض حجم الإنفاق الاستثماري وتشهد تباطؤ في النمو، وعليه تبقى استدامة المالية العامة بالجزائر رهينة قطاع النفط، الأمر ما لم تتبنى الجزائر المقاربات الحديثة المتمثلة في جعل الدالية العامة كأداة مضادة للدورات النفطية.

ويكمن الاختلاف في كون أن هذه الدراسة كانت في سنة 2014، أما الدراسة الحالية فكانت في الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى سنة 2021.

الدراسة الثالثة: محي الدين بوري، بعنوان: "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2018:

وقد تناول الباحث دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار وإعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2013، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن المبادرات في الإصلاحات لا تكفي وحدها بل ينبغي على السلطات الجزائرية مراجعة استراتيجياتها من أجل إتاحة فرصة لظهور قطاع خاص أقوى وأكبر وتطوير القطاع المالي، كما استخلص الباحث أن الاقتصاد الكلي الجزائري قد حقق أداء قوي في سنوات 2000-

2010، والتي اقترنت مع ارتفاع أسعار النفط والسياسة المالية التوسعية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض حاد في الدين الخارجي.

ويتمثل الاختلاف بين الدراستين في كون أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة متغير واحد السياسة المالية تحت عنوان دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، على اختلاف هذه الدراسة فهي تعمل على معرفة وتشخيص الطابع المسير للدورية للسياسة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية.

الدراسة الرابعة: بن لشهب حمزة، بعنوان: " السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -، البويرة، الجزائر، 2019/2020:

هدفت هذه الدراسة إلى دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وذلك بدراسة تطور النفقات العامة من خلال البرامج التنموية المعتمدة ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ووضعية ميزان المدفوعات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بعامل خارجي وهو سعر النفط، إذ أن الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد بشكل مطلق على الإيرادات النفطية لتمويل برامجها التنموية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات وتقلباته على مستوى الأسواق الدولية.

وتمثل الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في دراسة متغير واحد وهو السياسة المالية تحت عنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، على اختلاف هذه الدراسة فهي تعمل على معرفة وتشخيص الطابع المسير للدورية للسياسة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية، كذلك دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2021.

سادسا- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل أهمية ومكانة مميزة بين المواضيع التي تم بمعالجة ودراسة قضايا التنمية الاقتصادية في مختلف بلدان العالم عامة، وفي البلدان النفطية خاصة، وتسلب الضوء على أهم الآثار التي يمكن أن تخلفها صدمات أسعار النفط على واحد من بين هذه الاقتصاديات، متمثلاً في الاقتصاد الجزائري، إذ أن المعرفة المسبقة بالآثار المترتبة عن صدمات أسعار النفط سوف يساهم بلا شك في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح الآثار السلبية، وتحقيق التنمية المستدامة.

سابعاً- دوافع اختيار الموضوع:

توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل اهتمام الباحثين، لعل أهمها:

❖ الدوافع الذاتية: تمثلت في:

- الرغبة الشخصية؛
- الموضوع ضمن مجال التخصص؛

❖ الدوافع الموضوعية: تمثلت في:

- الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة المالية في اقتصاديات الدول؛
- أهمية الموضوع بالنسبة للدولة، وما يمكن أن يقدمه من نتائج تخدم مصالحها ومصالح مجتمعاتها.

ثامناً- حدود الدراسة:

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه فقد حددت حدود هذه الدراسة كالآتي:

- **الحدود المكانية:** فيما يخص الإطار المكاني، ارتكزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري ودراسة مؤشرات الكلية لمعرفة دور مدى مسايرة السياسة المالية في للدورة النفطية.

- **الحدود الزمنية:** أما فيما يخص الإطار الزمني، فكانت فترة البحث من 2010 إلى 2021، باعتبارها فترة ذات خصوصية من عدة جوانب إذ تميزت بالوفرة المالية مقارنة بالفترات السابقة بفضل الطفرة النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتضمنها برامج الإنعاش الاقتصادي، كما شهدت تراجعاً كبيراً للإيرادات بفعل انهيار أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة، وبالتالي مثلت مرحلتين انتعاش وانكماش في الدورة الاقتصادية، وهذا يساعدنا على كشف حقيقة السياسة المالية المنتهجة بالجزائر.

تاسعاً- هيكل الدراسة:

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاءت كالآتي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل والذي جاء بعنوان "السياسة المالية العامة وتقلبات الدورة الاقتصادية"، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق إلى عموميات حول الدورات الاقتصادية في المبحث الأول، ثم تناول الإطار المفاهيمي للسياسة المالية في المبحث الثاني، ومن ثم التطرق إلى مشكلة مسايرة السياسة المالية لاتجاهات الدورة الاقتصادية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل "مدخل إلى الاقتصاديات الريعية والنفطية وطبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية فيها"، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى ماهية الاقتصاديات

المقدمة

الربعية، ثم تم تناول ماهية الاقتصاديات النفطية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى طبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية في الاقتصاديات الربعية والنفطية.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)، وقد تكون هذا الفصل من مبحثين أساسيين، حيث تم التطرق إلى تحليل العلاقة بين سياسة المالية العامة والدورة النفطية في الجزائر في المبحث الأول ثم تم عرض متطلبات تفعيل سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية في الجزائر في المبحث الثاني.

الفصل الأول

سياسة المالية العامة

وتقلبات

الدورة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر تقلبات الدورة الاقتصادية أحد الشواغل الرئيسية التي تواجه مسار التنمية في البلدان النفطية، وهذا نتيجة انكشافها وتعرضها الشديد للصدمات الخارجية القوية والخارجة عن سيطرتها، فالتقلبات المفاجئة التي تشهدها أسواق هذه السلع تزيد من ارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي ومخاطر عدم الاستقرار، وخاصة في ظل الارتباط الوثيق الموجود بين الإنفاق الحكومي وإيرادات التصدير المتقلبة، ما يجعل من سياسة المالية العامة في هذه البلدان "مسايرة للاتجاهات الدورية"، من خلال زيادة الإنفاق العام في "فترات طفرة الأسعار" نتيجة الدخل المرتفع، والتي يليها هبوط مفاجئ في الإنفاق خلال "فترات هبوط الأسعار" عندما تنهار إيرادات التصدير، مما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها تشمل تقلبات قوية في كل من الناتج و التضخم والبطالة وانخفاض مستويات الرفاهية فيها، وهو ما يترجم في النهاية بحالة من الركود الاقتصادي المزمين.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا الفصل في محاولة للوصول إلى فهم علمي شامل ودقيق لماهية الدورات الاقتصادية والسياسة المالية من جهة، ولتسليط الضوء على مختلف المفاهيم والأساسيات المرتبطة بسبل عملها من جهة أخرى وذلك وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الأول:عموميات حول الدورات الاقتصادية.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للسياسة المالية.

المبحث الثالث:مشكلة مسايرة السياسة المالية لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول الدورات الاقتصادية

يتميز النشاط الاقتصادي بتقلباته وعدم استمراره على وتيرة واحدة، إذ تتعاقب فيه فترات من "الرخاء" و"الشدة"، ففي فترة الرخاء ينتعش النشاط الاقتصادي حيث يتزايد الإنفاق الحكومي وتنشط قطاعات الصناعة والتجارة والإقراض المصرفي والاستثمار والاستهلاك...، أما في فترات "الشدة" فيأخذ هذا النشاط في الضعف والفتور بل قد يصاب بكساد شبه تام. ويطلق على هذه التقلبات المتعاقبة في أوضاع الاقتصاد الكلي مصطلح "الدورات الاقتصادية".

المطلب الأول: مفهوم الدورات الاقتصادية

رغم ظهور العديد من الكتابات القديمة حول موضوع الدورات الاقتصادية غير أن الاهتمام بهذا الموضوع لم يبرز إلا بعد مجيء الفكر الكينزي الذي جعل من موضوع الدورات الاقتصادية قضية رئيسية لصناع القرار والباحثين في السياسة الاقتصادية.

أولاً-تعريف الدورات الاقتصادية:

أبرز كل من "بورنز" و"ميتشل" سنة 1946 كيف أن الاقتصاديات الرأسمالية تتميز بتقلبات عديدة في جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث عرفا الدورات الاقتصادية على أنها: "نوع من التقلب الملاحظ في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي ينتظم فيها سير الاقتصاد عن طريق مؤسسات الأعمال، حيث الدورة تتكون من التوسع الاقتصادي الذي يحدث في نفس الفترة تقريبا بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية، والذي يتبع بركود عام مماثل، تقلص وانتعاش آخر يدمج في إطار مرحلة التوسع للدورة الموالية، حيث أن هذا التسلسل في التغيرات يكون متكررا وليس دوريا، ومن ناحية المدة فإن الدورات الاقتصادية تمتد من سنة إلى حوالي اثني عشر سنة، حيث أنها تكون مقسمة إلى دورات قصيرة تتميز بنفس الخصائص مع سعة تقارب خاصة بها".¹

وتعرف كذلك على أنها: "النموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة، تكون هذه الدورات على شكل تقلبات في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار".²

كما تعرف بأنها: "هي تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة والحدة في التقلبات".³

¹ لظفي بوناب، دور السياستين المالية والنقدية في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نماذج-VECM، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2021، ص 505.

² ضياء مجيد موساوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 41.

³ عبد القادر شلالي، محمد هاني، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000 - 2015"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص 114.

ويقصد بالدورات الاقتصادية التقلبات الدورية، وهي تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه التقلبات من خلال ذلك الصعود والهبوط المتواتر في قيمة وحجم الناتج الوطني لمدة زمنية معينة، حيث يصاحبها انتعاش في معدلات النمو الاقتصادي ثم يليها نقص حاد في الناتج الوطني إلى أدنى مستوياته ليعود بعد ذلك إلى الانتعاش من جديد.¹

من خلال التعريفات السابقة يقصد بالدورات الاقتصادية بأنها تذبذبات غير منتظمة في النشاط الاقتصادي صعوداً أو نزولاً، أو هي موجات من الهبوط والصعود في حجم ومكونات النشاط الاقتصادي، تختلف عن بعضها من حيث التوقيت والمدة، وتمس مختلف مكونات النشاط الاقتصادي في آن واحد.

ثانياً- خصائص الدورات الاقتصادية:

يتفق الاقتصاديون في مختلف الدراسات والأبحاث على أن الدورات الاقتصادية تشترك في جملة من الخصائص والحقائق نبرز أهمها في:²

- ❖ تغيرات حجم الناتج تكون على مستوى كل القطاعات وتكون في اتجاه واحد بحكم ارتفاع درجة ارتباطها، مع وجود استثناء في القطاع الزراعي الذي تكون عملية الإنتاج فيه غير دورية بالضرورة؛
- ❖ الاستثمار والاستهلاك والمخزونات والواردات دورية بشكل قوي، حيث أن استهلاك السلع المعمرة أكثر تقلباً من استهلاك السلع غير المعمرة والخدمات، في حين أن الاستثمار في التجهيزات يكون دورياً مع وجود فترة تأخر، والاستثمار في المباني السكنية يتميز بالدورة والتقلب الكبير؛
- ❖ الإنفاق العام يميل إلى أن يكون دورياً، في حين أن صافي الصادرات يميل إلى أن يكون ذو اتجاه معاكس باعتبار أن الواردات هي أكثر دورية مقارنة بالصادرات؛
- ❖ تقلبات حجم العمالة تتماشى مع تقلبات حجم الناتج وعدد ساعات العمل، حيث أن العمالة الإجمالية وعدد ساعات العمل يتغيران دورياً بشكل قوي، كما نجد أن تطور العمالة يتأخر عن الدورة الاقتصادية بحوالي ربع السنة؛
- ❖ الأجور الحقيقية والإنتاجية يتغير بشكل دوري بدرجة أقل، مقابل درجة تقلب كبيرة فيما يخص الأرباح؛
- ❖ عرض النقود وسرعة تداولها يكون اتجاهها دورياً، في حين أن معدل التضخم يكون دورياً ويتأخر عن الدورة الاقتصادية.

¹ صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص ص 96-97.

² لطفى بوناب، مرجع سبق ذكره، ص 507.

ثالثاً- مؤشرات الدورات الاقتصادية:

هناك عدة مؤشرات اقتصادية مستخدمة في معرفة نوع الدورة ومرحلتها، وهناك من يقسمها إلى مؤشرات رئيسية (وهنا ممثلة بالمؤشرات الثلاث الأولى) وأخرى فرعية (بقية المؤشرات)، ويتم إيجاز أهم المؤشرات للدورات الاقتصادية في النقاط التالية:¹

- ❖ التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- ❖ التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- ❖ التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار؛
- ❖ اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- ❖ التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- ❖ التغيرات المعتبرة في أسعار صرف العملة؛
- ❖ التغير في الإنتاج القطاعي؛
- ❖ التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- ❖ التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

المطلب الثاني: مراحل الدورات الاقتصادية

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين والباحثين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها وأهمية كل مرحلة وهي:²

أولاً- المرحلة الأولى: مرحلة التوسع:

تتميز مرحلة التوسع الاقتصادي بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل مما يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة، كما تتميز بارتفاع الدخل لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للسكان، كما أن زيادة الطلب الاستهلاكي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات، وبالتالي يرتفع مستوى الاستثمار سواء الجديد أو الإحلالي.

كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة.

¹ دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص 6.

² محمد هاني، الدورات الاقتصادية وآليات التحكم فيها حالة الجزائر (2000-2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2013، ص ص 4-5.

ثانيا-المرحلة الثانية: مرحلة الرواج:

ويطلق عليها مرحلة القمة، وهي تتميز بمواصلة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بثبات الدخل لدى الأفراد، كما تتميز بارتفاع مستويات الأسعار إلى معدلات مرتفعة، كما أن أرباح الوحدات الإنتاجية تظل موجبة.

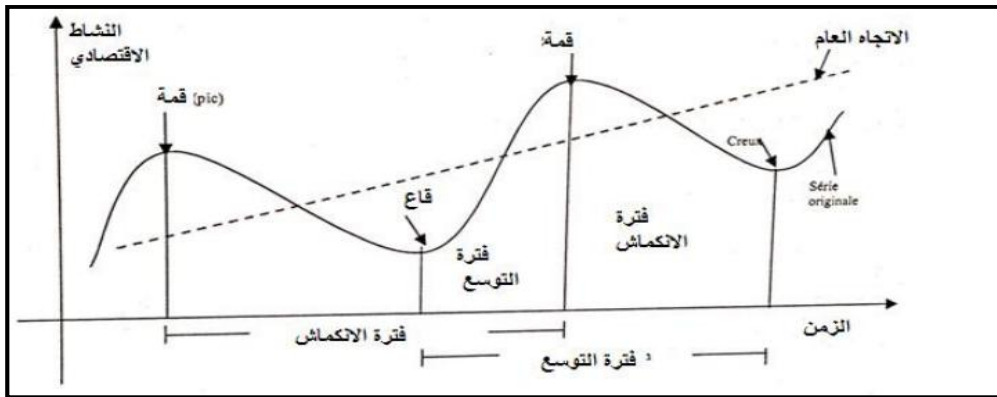
ثالثا-المرحلة الثالثة: مرحلة الانكماش:

وهي نقطة الانعطاف في الدورة الاقتصادية، بحيث تلي مرحلة الرواج "القمة" وهي تتميز بحدوث تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، وتمتد هذه المرحلة من سداسي إلى عام، كما تتميز بتراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع في حركيتها من خلال انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع الأداء في الأسواق المالية.

رابعا-المرحلة الرابعة: مرحلة الركود الاقتصادي:

يطلق عليها اسم مرحلة القاع، وهي مرحلة تتميز بانخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع البطالة إلى معدلات عالية جدا وتعطل كبير في الطاقات الإنتاجية لدى مؤسسات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزونها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل إلى حد إفلاس المنشآت وترتفع حالة التشاؤم لدى المستثمرين، فيقل الاستثمار وتنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال انعدام الطلب على الائتمان وارتفاع مخاطر عدم التسديد للديون، وانحياز أسعار الأوراق المالية في البورصات نتيجة الذعر لدى المضاربين.¹ تنوزع هذه المراحل على فترتين : فترة الإنكماش وفترة التوسع ويوضح الشكل الموالي ذلك:

شكل رقم (01- 01): حدود وفترات الدورة الاقتصادية



المصدر: أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018، ص 70.

¹ محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ويوضح الشكل أعلاه أن فترة الانكماش تضم مرحلتي الركود والكساد وفترة التوسع تضم مرحلتي الانتعاش

والرواج.

ويمكن تمثيل مراحل الدورة الاقتصادية بيانيا في الشكل الموالي:

شكل رقم (01- 02): مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018، ص 71.

المطلب الثالث: أنواع الدورات الاقتصادية

يمكن التمييز ما بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية، حسب مدتها الزمنية، الدورة الصغرى أو دورة

Kitchin، دورة الأعمال أو دورة Jugler، وأخيرا الدورة الطويلة أو دورة Kondratieff.¹

أولا- الدورة الصغرى: kitchen

ظهرت هذه الدورة سنة 1923 من طرف الأمريكي Kitchin، مدتها تتراوح ما بين 3 و5 سنوات، تتعلق هذه

الدورة بالتغيرات في المخزون، دون الوقوع في الأزمة غالبا، وذلك من خلال توقع المنتجين بالطلب مما يؤدي بهم إلى ضبط مخزوناتهم إما بالزيادة أو النقصان.

ثانيا- دورة الأعمال: Juglar

حسب JuglarClement (1819-1905) أن هناك دورات تعرف بدورات الأعمال والتي تسمى كذلك

بدورة juglarنسبة إلى مؤسسها ظهرت سنة 1862، مدتها عشر سنوات، حيث تتكون من أربعة مراحل والملخصة

فيما يلي:

¹ محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات - دراسة حالة الو.م.أ 2008 وحالة الجزائر 2014 -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 69-71.

- التوسع: نعني به ذلك التوسع في حجم الإنتاج، أو حدوث تضخم، أو نمو حجم القروض؛
 - الأزمة: وتمثل تلك المرحلة التي ينتج عنها إختلالات وإفلاسات على مستوى الأسواق المكونة للاقتصاد؛
 - الكساد: تمثل هذه المرحلة حالة تراجع الإنتاج، والتي تعرف في الاقتصاد بالركود؛
 - عودة التوسع: أي عودة بوادر الانتعاش، ومن ثم تبدأ دورة جديد أخرى.
- بين Juglar من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية لفرنسا، و إنجلترا وأمريكا، أن العلاقات الاقتصادية الخارجية (صادرات وواردات) هي السبب في ارتباط دورة الأعمال بناو الصناعة، التي تؤثر على كل الاقتصاد وتنتقل عدواها إلى باقي الدول.

ثالثا-الدورة الطويلة: Kondratieff

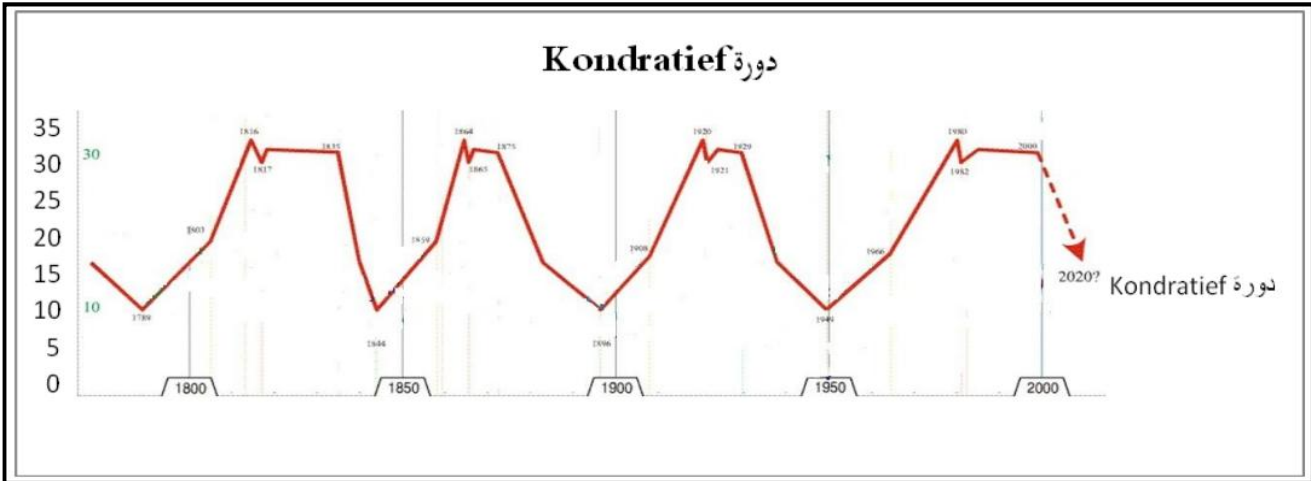
في سنة 1935 أعطى Joseph Schumpeter اسم Kondratieff للدورة الاقتصادية الطويلة المدى، والتي تطول مدتها 50 سنة .

وحدد ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية وهي:

- دورة قصيرة الأجل ما بين 10 إلى 15 سنة، من مميزاتا حدوث ركود الاقتصاد؛
 - دورة متوسطة الأجل تتراوح ما بين 25 و31 سنة، من مميزاتا حدوث ركود اقتصادي؛
 - دورة طويلة الأجل وتتراوح ما بين 60 و70 سنة، من مميزاتا حدوث الكساد الاقتصادي.
- طبقا لـ Kondratieff فإن أول دورة كانت عام 1789 والتي تعلقت بنهضة قطاع النسيج والآلات والسفن التجارية واستمرت لفترة 60 سنة، أما الدورة الثانية فكانت في سنة 1849 واستمرت لفترة 47 سنة وتعلقت بقطاع السك الحديدية وإنتاج الصلب. والدورة الثالثة كانت في سنة 1896 وارتبطت بقطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء، والدورة الرابعة كانت في الثلاثينيات من القرن الماضي وارتبطت بزيادة حدة التسليح وأهمية النفط وبالثورة المعرفية (معالجة المعلومات والبرمجيات) والطاقة الذرية.¹

¹ محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الشكل رقم (01-03): دورة Kondratieff فيالو.م.أ من 1789 إلى 2003

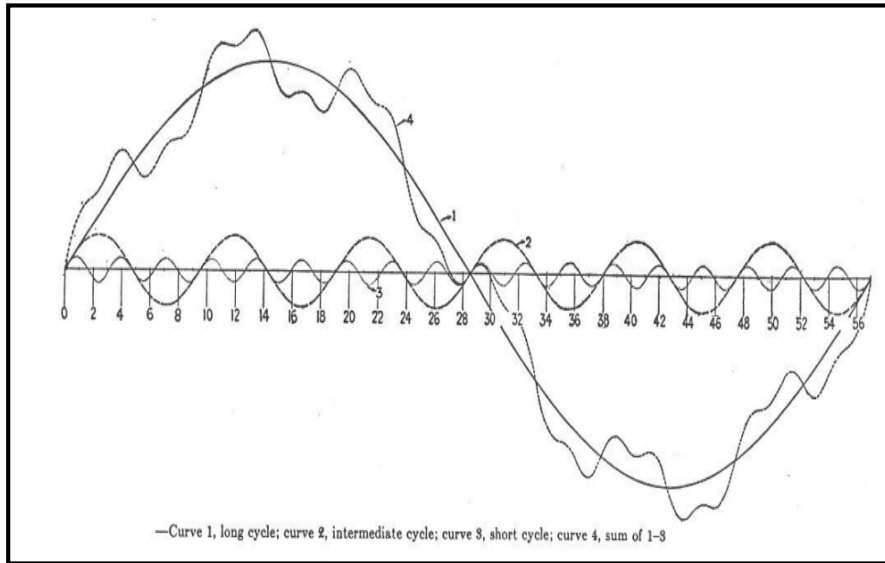


المصدر : محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات - دراسة حالة الو.م.أ 2008 وحالة الجزائر 2014 -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 71.

يلاحظ من الشكل أن الدورات الأربعة كلها تمتد بفترة تقريبا 50 سنة، ولكن تختلف من حيث طول مدة المراحل المكونة للدورة، خاصة في مرحلة النضج والاستقرار، بحيث تتسع في الدورة الأولى والرابعة وتضيق في الدورتين المتبقيتين.

والشكل الموالي يوضح الاختلاف بين أنواع الدورات الاقتصادية:

شكل رقم (01-04): أنواع الدورات الاقتصادية



المصدر: أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018، ص 73.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة المالية من حيث تعريفها وأهدافها، كما يتم التطرق إلى أهم أنواعها وأدواتها الأساسية وأهم العوامل المؤثرة عليها، وكذلك الصعوبات الأساسية التي تعترضها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

تعد السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها بغية رسم طريق موضح لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة في كافة الأنظمة، وبمستويات متفاوتة حسب طبيعة النظم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وكذلك الحاجة إلى تنظيم مواردها وإمكاناتها واحتياجاتها.

أولاً-تعريف السياسة المالية:

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية " fisc " والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة،¹ أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية فلقد اختلف الباحثون في تعريفها ولكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن المضمون.

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في: " دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهنا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة".²

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: " مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية".³

وكذلك تعرف بأنها: " تلك الدراسة التحليلية للأدوات، والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن كل الإنفاق العام، والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة".⁴

وتعني أيضاً بأنها: " دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁵

1 طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص201.

2 محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، ط1، مصر، 2014، ص 229.

3 طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 201

4 عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، ط2، مصر، 2006، ص 14.

5 محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص 190.

إذن مما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية ، وتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال النفقات العامة والإيرادات العامة، من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق أهداف معينة.

ثانيا- أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية، ولها أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:¹

1-تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بجوزة المجتمع وبأفضل صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجأة في المستوى العام للأسعار مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي، وتعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

3-تحقيق مستوى التشغيل الكامل:ويقصد به تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي عالقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن تم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة.

4- إعادة توزيع الدخل القومي: يمكن القول إجمالا أن التوزيع الأمثل للدخل هو ذلك الذي يهيئ لكل فرد درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي تشتريها وحدات الدخل الحدية، فإذا لم يتحقق هذا فإن زيادة الإشباع الكلي

¹ بن لشهب حمزة، السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، الجزائر، 2020/2019، ص ص 12-13.

تقتضي نقل أو تحويل جانب من الدخل من هؤلاء الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم منخفضة نسبياً إلى أولئك الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة نسبياً. فمن الواضح أن الحد من التفاوت في توزيع المداحيل بين الأفراد يؤدي وبلا شك إلى مضاعفة الإشباع الجماعي، ويساهم هكذا مساهمة فعالة نحو الوصول إلى الهدف المرجو.

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، حيث يسمح التوزيع العادل للدخل بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، إن التفاوت الكبير في المداحيل ينتج عنه العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، لهذا تهدف السياسة المالية نحو إزالة هذا التفاوت.

5- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية: تستطيع الدولة بسياساتها المالية أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال وضع سياسات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم والتي ترافق الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاستثمارية، على أن لا تكون هذه السياسات هدف بحد ذاتها، كما تستطيع الدولة أن تستقدم الخبراء في مجال التنمية الاقتصادية لتحديد الخطط النقدية والمالية، فالتنمية مرحلة حاسمة من حياة الأمم حيث تتبدل فيها كل الهياكل الإنتاجية، وبالتالي تتجه السياسة المالية من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توجيه هذا الإنفاق إلى مشروعات رأس المال الاجتماعي، ومنح مشروعات مترابطة زمنياً بحيث لا يمكن لأي قطاع أن يعمل بمفرده، بل هي منظومة تعالجها السياسة المالية.¹

ثالثاً- قنوات تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي:

لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك فيما يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات البطالة، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية وأعباء الدين العام، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد والرعاية الصحية، وفي مثل هذه الظروف، يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق، طبيعة، وكذا الإدارة المناسبة للسياسة المالية بغية التخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الطويل الأجل يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن نم خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة أن تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة لـMusgrave، المتمثلة في التخصيص Allocation، التوزيع Distribution، والاستقرار Stabilization، وعلى الرغم أن من مناقشة آثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل، أن إلا لا هذا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلاً، تأثير الضرائب على النمو

¹ بن لشهب حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها وهيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية (تكوين الإنفاق العام)، وكذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام.¹

المطلب الثاني: أنواع السياسات المالية

قد تلجا معظم الدول في غالب الأحيان إلى اتخاذ نوعين من السياسات المالية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية وذلك في حالات التوسع أو حالات الانكماش ولهذا يوجد سياسات مالية توسعية وسياسات مالية انكماشية وهي موضحة كالتالي:²

أولاً- السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض (السياسة المالية التوسعية)

حيث يتم وضع هذه السياسات المالية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة، كالزيادة في الإنتاج، والعمالة والدخل... الخ، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية غير مستقرة كان لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث مشاكل اقتصادية وبالتالي حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي فبإمكانها أن تتبع السياسات المالية التالية:

-التوسع في الإنفاق العام:

فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. وتكون الإعانات الحكومية أما على شكل نقدي، أو على شكل عيني، أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددتها الدولة كالحصول على الحاجيات اليومية من مأكلاً وملبس، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.

-التسريع في سداد جزء من القروض العامة:

وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية فإن سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الأفراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

¹ جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 155.

² حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط-دراسة حالة الجزائر-، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 4، جامعة البويرة، الجزائر، 2015، ص ص 128-129.

-تخفيض الإيرادات الضريبية:

وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يشير علماء السياسة المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، ويقولون أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية.

ثانياً- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(السياسة المالية الانكماشية)

يوجد أكثر من أسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات ومنها:

-زيادة الإيرادات الضريبية:

وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في حالات التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون اثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نقع في المحذور لان المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخل المحدودة وليس أصحاب الدخل المرتفعة؛

-التوسع في إصدار القروض العامة:

والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الأفراد، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري؛

-الحد من الائتمان المصرفي:

وذلك للتأثير على كمية النقود المعروضة، وسعر الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار، ويكون ذلك من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو رفع نسبة الاحتياطي، وسعر إعادة الخصم وما إلى ذلك من إجراءات الرقابة الكيفية.¹

¹حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها وصعوباتها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم أدوات السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها، وكذلك الصعوبات الأساسية التي تعترضها.

أولاً- أدوات السياسة المالية

هناك خمس أدوات رئيسية تساهم بإعداد السياسة المالية وتحقيق أهدافها وهي كالتالي:¹

-**الميزانية:** تنقسم بدورها إلى ميزانية سنوية وميزانية دورية، ولكل ميزانية وظائف وأهداف معينة:

***ميزانية سنوية:** توضع من أجل خلق توازن بين إيرادات الحكومة ونفقاتها بالإضافة للابتعاد عن خطر الكساد ومحاولة التقرب من تحقيق الازدهار الاقتصادي؛

***ميزانية دورية:** تعبر عن استخدام الفائض من إيرادات الميزانية أثناء فترة الازدهار في الدين العام، وبإمكانها أن تساهم بتحقيق استقرار للنشاط التجاري وتحد من أنشطة الإنفاق المفرط .

-**السياسة الضريبية:** تعبر عن محاولات الحكومة من الحد من الفجوة التضخمية عندها يتعرض اقتصادها للتضخم بالمهكل الضريبي الذي تتبعه .

-**الإنفاق العام:** عندما تتعرض الحكومة لواقعة الإنفاق المفرط فسيحصل معها ضغوطا تضخمية وبالتالي تحصل زيادة بالإنفاق الاستهلاكي بشكل غير طبيعي، تضع من اجل الحد من هذه المخاطر حيث تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي والتخلي عن بعض الخطط الاقتصادية أو تأجيل أخرى .

-**الأشغال العامة:** وهي تعبر عن القوة الشرائية للمجتمع وكيفية تحفيز المواطنين على طلب السلع الاستهلاكية وتوفير حوافز لنمو الصناعات والمساعدة بالاستفادة من مهارة العاطلين عن العمل وخلق أصول رأسمالية مفيدة اقتصاديا واجتماعيا .

-**الدين العام:** يعبر عن نظام الاقتراض الذي تتبعه الحكومة من اجل تجاوز فترتي الأزمة أو الكساد التي قد يتعرض لها اقتصادها، وقد تلجأ الدولة إلى طباعة المزيد من الأموال من أجل تجاوز العجز في الدين العام رغم مخاطر هذه الخطوة التي ستؤدي لا محالة لحصول تضخم وبالتالي انخفاض بسعر صرف عملتها أمام العملات الأخرى.

¹فضلون نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر، 2021/2020، ص ص 24-23.

ثانيا- العوامل المؤثرة في السياسة المالية

ثمة عدة عوامل تؤثر على السياسة المالية منها ما يبعث إلى تشجيع ومنها ما يحول دون ذلك وتمثل هذه العوامل في:¹

- **العوامل السياسية** إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، كما أن تأثير السياسة الضريبية وجد منذ قديم الزمان، وطبعا لا حياة للسياسة المالية دون أن تتوفر لها مصادر وأهم هذه الأخيرة "الضرائب" والتي تشهد ملاحظتها لدى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة فمن ناحية البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد.

كما أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات قيمة على السياسة المالية، مثلما نجد على منبر الانتخابات، تبعا لما تحمله من برامج مالية مغايرة في أغلبها كما هو معهود.

- **العوامل الاجتماعية** هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية حينما تؤدي الاضطرابات الاجتماعية إلى عرقلة كل مصالح الضريبة، فيتأثر التحصيل الضريبي، وتكون هذه الاضطرابات غالبا نتيجة عدم أو نقص رضا الطبقات الاجتماعية عن مخطط أو برامج السياسة المالية، أو عندما يكون فيها تحيز طبقة معينة وبصفة مفرطة.

- **العوامل الإدارية** من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة حيث أن الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

ثالثا- صعوبات السياسة المالية

هناك مجموعة من العيوب أو الصعوبات والقيود التي تقلل نسبيا من كفاءة السياسة المالية وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها، ومن أهم هذه الصعوبات والقيود ما يلي²:

- **الفعالية المحدودة للسياسة المالية** في ظل اقتصاد مفتوح تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح، ذلك أن هذه السياسة تصطدم برد فعل صادر من سعر الصرف، يعاكس الأثر الذي كان مرجو منها، فالسياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تسربات نحو الخارج، ألنها تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الحساب الجاري وانخفاض الطلب، أما السياسة المالية الانكماشية فتؤدي إلى

¹فالي جويوة ، محذب نوال، السياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص ص 9-10.

²بن لشهب حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

انخفاض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب، لهذا فإن السياسة المالية لا تستطيع على المدى البعيد تحريك الطلب الكلي .

-تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها، بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون عادة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها وإعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للميزانية، وهذه الصعوبة تمثل قيودا كبيرا يحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة.

المبحث الثالث: مشكلة مسايرة السياسة المالية لاتجاهات الدورة الاقتصادية

تستخدم الحكومات السياسة المالية العامة عادة لتعزيز النمو القوي والمستدام، إلا أن العديد من البلدان غالباً ما تكون سياستها المالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية وليست مضادة (معاكسة) لها ما يعمق من تقلبات اقتصادها الكلي وعدم استقراره.

المطلب الأول: الطابع الدوري لسياسة المالية العامة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على عوامل تزايد الاهتمام بالعلاقة بين السياسة المالية والدورة الاقتصادية وكذلك التطرق إلى عواقب مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية.

أولاً- عوامل تزايد الاهتمام بالعلاقة بين السياسة المالية والدورة الاقتصادية

دفعت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والهبوط اللاحق في الاقتصاد العالمي صانعي السياسات في عدد كبير من البلدان إلى تفعيل حُزَم الحوافز المالية الكبيرة، استلزمت معظم حُزَم التعافي هذه أحكاماً لإنقاذ القطاع المالي، والذي تعرض لخسائر هائلة في أعقاب بداية الأزمة، مما رفع التكلفة المالية العامة للتدخل إلى مستويات غير مسبوقة في معظم البلدان الصناعية، وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بدوره قاد العديد من البلدان إلى عكس مسار السياسة واختيار تقليص النفقات المالية، واضطرت دول أخرى مثل اليونان وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا إلى أن تسير على شاكلتها بسبب اعتبارات المخاطر السيادية مثل هذه الإجراءات السياسية في شكل حافز مالي الذي أعقبه التقشف المالي أعادت تنشيط النقاش حول السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية.¹

إن الرجوع الأخير إلى مسايرة السياسة المالية للدورية (التقشف خلال أشد مراحل الانكماش في فترات ما بعد الحروب والأزمات) ليست حالة معزولة، الواقع أن هناك أدلة شائعة على أن السياسات المالية المسايرة للتقلبات الدورية كانت هي المعيار السائد في العديد من البلدان النامية والأسواق الناشئة، وقد اعتُبرت هذه الأدلة نقطة الانطلاق، ومن ثمّ أدت إلى جدول أعمال بحث نشط بشأن مصادر السياسة المالية المسايرة للدورة. وتشمل التفسيرات المحتملة التي طرحت: القيود على الاقتراض التي تحد من قدرة صانعي السياسات على إتباع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية في الأوقات السيئة، مسايرة تدفقات رأس المال للتقلبات الدورية التي تعمل أيضاً كقيود للاقتراض في الأوقات السيئة؛ القيود السياسية مثل الضغوط الجبائية من مجموعات القوة المتعددة لزيادة الإنفاق العام في الأوقات الجيدة والتي تؤدي إلى سياسة مالية

¹ بوقفة نفيسة، مصفوفة الخطر وإشكالية الإستقرار في النظام المالي الدولي - مقارنة نظامية للخطر في أنظمة مالية متفاوتة التطور - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، 2020 ، ص147.

انكماشية في الأوقات السيئة بسبب عدم كفاية المدخرات؛ والتشوهات السياسية مثل الفساد مما يؤدي إلى الضغط العام من أجل زيادة الإنفاق العام في الأوقات الجيدة للحد من الربوع المتاحة أمام الحكومات.

ثانياً- عواقب مساندة السياسة المالية للإتجاهات الدورية

يرتبط أحد الجوانب الرئيسية للطابع الدوري المرتبط بالسياسة المالية بعواقبه على المتغيرات الاقتصادية، وبالنظر إلى انتشار السياسة المالية المساندة للدورة الاقتصادية في العديد من البلدان، فمن الواضح أن هذا الأمر ذو أهمية رئيسية لكل من الباحثين وصانعي السياسات.

توصلت دراسة كل من Richard McManus وF. GulcinOzkan (2015) عن عواقب السياسة المالية المساندة للدورية في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية إلى النتائج التالية:

- وجدوا أن سياسة المالية العامة المساندة للدورية (الإنكماش في الأوقات السيئة والتوسع في الأوقات الجيدة) كانت واسعة الانتشار في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة خلال الفترة 1950-2010؛
- كذلك، ملاحظة أن درجة التقيّد بالدورة الاقتصادية في سياسة المالية العامة تتزايد في المتوسط بمرور الوقت؛
- أظهرت نتائج البحث بوضوح أن الطابع المساندة للدورية لسياسة المالية العامة له آثار مهمة على نتائج الاقتصاد الكلي؛

على وجه الخصوص، وجدوا أن إتباع الموقف المالي المساندة للدورية يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التقلب في الإنتاج وارتفاع مستويات التضخم.¹

¹ بوقفه نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية وقواعدها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهمية السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية وكذلك مقومات قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية.

أولاً- أهمية السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية

تقوم فكرة السياسة المالية العامة المضادة (المعاكسة) للاتجاهات الدورية على أن تكون السياسة المالية توسعية أوتوماتيكيا في فترات الكساد وانكماشية في أثناء فترات الانتعاش، ولتحقيق ذلك لابد من وضع قواعد مالية للتحكم في مستوى إنفاق المالية العامة ودرجة تقلبها، وبالتالي المساعدة في امتصاص الصدمات الخارجية.

ثانياً- مقومات قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية:

وتعرف القواعد المالية بأنها: قيد دائم على السياسة المالية العامة يأخذ عادة شكل مؤشر خاص بالأداء المالي العام مثل: الرصيد (الفائض أو العجز)، الإنفاق، الدين، الدخل، ويتمثل الهدف من هذه القواعد في إضفاء طابع مؤسّساتي على الأولويات الرئيسة الخاصة بالسياسة المالية للدولة وخلق ملكية ودعم على نطاق واسع وهذا من خلال: جعل السياسات غير المسؤولة مكلفة سياسيا وكذا إمكانية تقييم خطط الموازنة السنوية باستخدام مؤشر عددي كمرجع. وترتكز قواعد السياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية على ثلاث مقومات أساسية وهي: مدى قدرة الحكومات على تقليص مديونيتها العامة إلى مستويات مقبولة، وزيادة معدلات الادخار في أوقات اليسر، والإنفاق على نحو يتسم بالمسؤولية.

-مدى قدرة الحكومات على تقليص مديونيتها العامة إلى مستويات مقبولة:

رغم أهمية أن تكون الميزانية العامة متوازنة إلا أنه من واجبات الحكومات أيضا أن تسعى جاهدة لتلبية الحاجيات الضرورية لمواطنيها ولو "بالعجز".

ومشكلة العجز هي نمو وتراكم الدين العام (سواء الداخلي أو الخارجي) الذي غالبا ما تسير مستوياته في اتجاه صعودي (أو ما يعرف بأثر تدحرج كرة الثلج).¹

وعليه فإن المخاوف المتعلقة بمدى استمرارية القدرة على تحمل الديون تعتبر مخاطر حقيقية فقد تستشرف الأسر والشركات المحلية ارتفاع الضرائب مستقبلا وتبادر أسواق المال الدولية بفرض أسعار فائدة أعلى للوقاية، وهي ردود فعل لا تساعد في تحقيق النمو العالي والمستدام، وعليه يقتضي تعزيز الآثار المضادة للاتجاهات الدورية التي تتولد عن سياسة المالية العامة الحد من مشكل "التحيز للدين".

¹ عبد الحميد مرغيت، دور سياسة المالية العامة في مجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الأولية: تجربة الشيلي، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018، ص 60.

-زيادة معدلات الادخار في أوقات اليسر:

تقوم فكرة السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية على تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة الانكماش الاقتصادي والعكس، أي زيادة الضرائب وخفض الإنفاق في أوقات الرخاء. ونظرا لكون عائدات الضرائب ضعيفة بالعموم في البلدان المصدرة للسلع الأولية لضيق وعاء الضرائب من جهة، ومن جهة أخرى التقلبات التي تشهدها عائدات تصدير السلع الأولية تبرز ضرورة أن تحرص الحكومات في هته البلدان على زيادة معدلات الادخار الحكومي في فترات الطفرة عبر إنشاء صندوق حكومي للاستقرار والادخار . Stabilization and savings funds . ونظريا يتم استخدام هته الصناديق كأدوات لسياسة المالية العامة لتحقيق هدفين وهما:¹

***تخفيف حدة الدورة الاقتصادية:** حيث أن هذا الصندوق سيدعم توجهات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن العام في الميزانية وتوفير فائض مناسب يساهم في تخفيض الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي على المدى البعيد لتجنب الانعكاسات السلبية الناشئة عن التقلبات الحادة المحتملة في إيرادات تصدير السلع الأولية.

* **مراكمة المدخرات في الأجل الطويل:** فالسياسة المالية الحكيمة للدولة تتطلب تحويل نسبة ثابتة وكافية من هته الإيرادات المدخرة إلى رأس مادي وبشري وموجودات مولدة للدخل بغرض تعويض النضوب الذي ستشهده مواردهما الطبيعية في نهاية المطاف.

- الإنفاق على نحو يتسم بالمسؤولية:

في فترات الرخاء لا بد أن تتفادى السياسة المالية العامة ظاهرة مسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية مع أسعار السلع الأولية المصدرة، وأن تعمل على تلطيف الإنفاق الحكومي عبر الزمن، وذلك من أجل منع أي اختلال في سعر الصرف الحقيقي والذي من شأنه أن يعيق تطور الصادرات غير النفطية وضمان استمرار النمو، أما في حالات الركود فيقتضي الوضع تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة هذا الركود، وفي هذا السياق قال الاقتصادي البريطاني الشهير "جون مينارد كينز": إن فترة الازدهار لا الركود هي الوقت المناسب للتكشف".

كما يؤكد الاقتصادي الأمريكي "بول كروغمان" -الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 أن خفض الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الركود والتراجع الاقتصادي "يزيد الطين بلة"، ففي هذه الحالة ينبغي لإجراءات التكشف أن تنتظر قليلا حتى يستعيد الاقتصاد عافيته.²

¹ عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 61.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من هذا الفصل أن دراسة مفهوم وأهداف وأدوات السياسة المالية، تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتستخدم الدولة السياسة المالية من أجل تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على الإغراق الناشئة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية بحيث تستطيع الدولة زيادة الإنتاج عن طريق تخفيض الضرائب على الأنشطة التي لا تتوجه إليها عناصر الإنتاج لدى القطاع الخاص، أي أن السياسة المالية المضادة للاتجاهات الدورية تعمل على تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة الانكماش الاقتصادي والعكس في أوقات الرخاء تقوم بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية في الاقتصاديات الريعية والنفطية سيتم دراسة ذلك بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مدخل إلى الاقتصاديات الريفية

والنفطية وطبيعة العلاقة بين

الدورة الاقتصادية والسياسة

المالية فيها

تمهيد

لقد لعب كل من النفط والريع دوراً أساسياً في اقتصاديات الدول إذ كان له أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للدول، وربط مشكلات التنمية العربية ربطاً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية العالمية، فهو يمثل أهم مصدر للدخل القومي للدول العربية النفطية والذي تشكل العائدات النفطية فيه العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها، إذ ساهمت في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة .

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والإستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط، وكذلك بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف ولاسيما من ناحية تحديد الأسعار.

ولدراسة كل ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات الريعية؛

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاديات النفطية؛

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية في الاقتصاديات الريعية والنفطية.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاديات الربعية

يعد الربيع ظاهرة عامة موجودة في الاقتصاديات المتطورة والنامية على حد سواء، غير أن الاختلاف يكمن في الحيز الذي يشغله من جملة القطاعات الاقتصادية الأخرى ومدى أهميته النسبية في إجمالي ما تحققه الدولة من ناتج خام.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الربعي

إن البوادر التاريخية حول ظهور الاقتصاد الربعي تعود إلى القرن السادس عشر والذي شهد سيطرة إسبانيا على ثروات طائلة من المعادن النفيسة كمناجم الذهب والنحاس في أمريكا اللاتينية، ويطلق مصطلح الاقتصاد الربعي عندما تكون الدولة معتمدة على بعض القطاعات الاقتصادية المدرة للربح بشكل كبير، بمعنى أنها تعتمد في تيسير نشاطها الاقتصادي وتحقيق برامجها التنموية على الإيرادات المتأتية من أحد أنواع الربح يكون ذلك المصدر طبيعياً يكون مدخلاً لإنتاج العديد المذكورة سابقاً أي اعتماد دولة ما على مصدر واحد للإيرادات العامة ومن الصناعات كما أن الاقتصادات التي تتسم بالربعية تكون عرضة للتقلبات والصدمات الدولية التي تحدث في أسواق العالمية مما يجعل منها اقتصاد هشاً تتأثر بشكل كبير بتلك التقلبات نتيجة تبعيتها لتلك الأسواق.

أولاً- تعريف الاقتصاد الربعي

تكتسي مسألة وصف اقتصاد ما بأنه اقتصاداً ربعياً طابعاً تقديرياً، فالإشارة تكون في الغالب إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الربح الخارجي، وهذا هو الجوهر الأساسي المستند عليه في تحديد مفهوم الاقتصاد الربعي.
وحسب تصنيف البنك الدولي فإن الاقتصاد الربعي هو: "ذلك الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات."¹

ويعرف أيضاً بأنه: "الاقتصاد الذي يعتمد على إدامة أنشطة على الإيرادات الناتجة عن بيع الثروة الربعية حيث تتغلب فيه عناصر الربح الخارجي."²

ويعرف كذلك بأنه: "كل اقتصاد أو مجتمع يتميز بعدد من السمات الاجتماعية والاقتصادية التي يعتبر أكثرها أهمية هو انفصام العلاقة بين تيار العائدات ذات الطابع الربعي والتي مصدرها خارجي وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل."³

¹ لمياء عماني، شهرزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الربعية- حالة الجزائر-، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص 52.

² واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص 93.

³ معمر طرايش، سحنون مصطفى، التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الربعي: الدول المصدرة للنفط نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018، ص 331.

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن أن القول أن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد مبني أساساً على جود ميزات طبيعية أو جغرافية أو اقتصادية أو سياسية تبرز بفعل ظروف دولية لدى بعض الدول الغنية بالثروات الطبيعية، ويمثل استغلال هذه الثروات (منح امتيازات، استخراجها وتصديرها خام) عصب الحياة الاقتصادية في هذه الدول، ويتفق العديد من الباحثين على الطبيعة الريعية لعائدات هذه الثروات، ويستند هؤلاء على حقيقة أن سعرها في الأسواق الدولية يصل إلى عشرة أضعاف تكلفة إنتاجها أو أكثر بكثير اعتماداً على الأسعار السائدة، كما أن حجم ونسبة الدخل الحكومي من هذه المصادر إلى مجموع مداخيل الدولة يحدد درجة ربوعية هذه الدولة.

ثانياً- خصائص الاقتصاد الريعي

تمثل أهم خصائص ومميزات الاقتصاد الريعي في النقاط التالية:¹

- الاعتماد على مورد واحد: يعد الاعتماد على مصدر دخلي واحد من أهم السمات التي تتحدد فيما إذ كان الاقتصاد ربيعياً أم لا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك الاعتماد لو كانت خارجياً فإنه يساهم في تعميق مفهوم الاقتصاد الريعي؛

- عدم تنوع الهيكل الاقتصادي : يتم تحديد طبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد هل هو إنتاجي أم استهلاكي وطبيعة التشابكات والترابطات بين القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن بيان مدى ربيعة الاقتصاد بالاعتماد على نسبة مساهمة تلك القطاعات في ذلك الناتج ومن هنا ينبغي على البلدان أن تعمل على تنويع هيكلها الاقتصادي وهذا بهدف تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَوْلدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، ونتيجة لذلك يكون الاقتصاد معتمداً على عدة مصادر وليس واحد، لكن عندما يتسم الهيكل الاقتصادي بعدم التنوع والاعتماد على مصادر إيرادية معينة فهذا يعمق من تبعية الاقتصاد لذلك المورد مما يؤدي إلى إرساء ربيعة الاقتصاد؛

- أحادية جانب التصدير يسهم مؤشر التركيز في الصادرات هو الآخر في بيان مدى ربيعة الاقتصاد، إذ يشير ذلك المؤشر إلى طبيعة ونوع وحجم الصادرات الكلية وهيكلها مما يبين أنها تتسم بأنها أحادية، فكلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة مما يدل على ضعف التنوع في حجم الصادرات واعتماد الاقتصاد على سلعة معينة في حجم صادراتها مما يعني أن الاقتصاد يتصف بالربعية؛

¹ نحلة جواميرمايخان، أسماء جاسم محمد، دور العوائد الريعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية دجلة الجامعة. المجلد 06، العدد 01، جامعة بغداد، العراق، 2023، ص ص 248-249.

- ارتفاع حجم الاستيراد: إن ارتفاع حجم الإنفاق العام المتأني من تزايد حجم الإيرادات العامة بفعل التصدير للمورد الريعي يساهم في تزايد القوة الشرائية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الريعي مما يؤدي إلى أن تكون الاستيرادات في تزايد لتلبية الطلب الكلي؛

- هيمنة القطاع العام تتبع هيمنة القطاع العام من الدور الذي منحته القوانين المحلية ونوع المورد الريعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد، إذ أن الربح المتحقق من استخراج الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً وبحكم القوانين التي تمنح الملكية العامة له ، فإن العائدات المتأنية من تصديره تذهب إليها وهي تقوم بعد ذلك ومن خلال الموازنة العامة في توزيعها على شكل نفقات استهلاكية واستثمارية؛

- ثنائية الاقتصاديات الريعية بفعل الاعتماد على الربح المتأني من استخراج الموارد الطبيعية في تمويل الموازنة العامة، وبذلك فإن عملية الاستثمار برمتها تعتمد على ذلك القطاع الذي يتسم بكثافة رؤوس الأموال وذات الانفصال شبه الكامل عن بقية القطاعات الأخرى، ويتضح ذلك في البلدان النفطية.

المطلب الثاني: أنواع الاقتصاد الريعي

ينقسم الاقتصاد الريعي بشكل عام إلى نوعين كما يلي:

أولاً- الأنواع الداخلية

إن الربح الداخلي يستند في وجوده إلى قطاعات إنتاجية داخلية تشارك العناصر الريعية، حيث يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الربح نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي، فالربح الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذا فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفاً جزئياً للاقتصاد بمجموعه يشير إلى الفئات دون الأغلبية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

- **ربح السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة:** يشكّل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية سواءً أكان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي، وينجم الربح في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام¹.

والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة وغيرها، وينجم الربح في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة.

¹ ياسين مراح، أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2018/2019، ص 73.

-المضاربات المالية: يظهر الربح في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية، ويكمن السبب الأساسي لذلك في أنّ عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع، وهذا الأخير، ودون مجهود، يُعتبر المحرّك الأساسي للمضاربة، وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرقتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أيّ مجهود عقلي أو جسدي.

ويُسهّم النظام المالي بشكلٍ عام، والمؤسسات المالية، بشكلٍ خاص، في إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربين بسهولةٍ لقاء فوائد منخفضة. فضلاً عن الغياب، المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية، كما أنّ هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تُعرف بـ «الصناديق السيادية» حيث تؤمّن الدخل للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق بشكلٍ أساسي، في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية¹.

وقد تعتمد بعض الحكومات إلى خلق نوعٍ من الربح المالي عبر إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية جداً غير مسوّغة اقتصادياً، ممّا يجعل الدين العام؛ عندئذٍ، مصدراً أو مولّداً لربح مضمون ومكفول لحاملي تلك السندات ودون أن يُرافق ذلك أيّ مجهود إنتاجي. وغالباً ما يكون مالكو تلك السندات من المصارف المحلية والأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تسويقها.

-المضاربات العقارية: تاريخياً، أسست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لربح مزدوج: ربح ناجم عن الإيجار المتصاعد وربحٌ ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات، ومما قد يصيب الاستثمار الإنتاجي بطعناتٍ قاتلة.

-ربح الخدمات: تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثّل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين. ولكن، نتيجة التطوّر الاقتصادي، أصبح قطاع الخدمات خاصةً قطاع التجارة، قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته، أيّ متجاوزاً بذلك الخدمة المعهودة للقطاعين الأولين وكلّما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة أيّ بدون وسيط، كلّما تقلّص الربح، وقد ينعدم، وكلّما كانت تلك العلاقة غير مباشرة أيّ بوجود وسيط، كلّما تزايد الربح وتجلّى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير.

كذلك الأمر تماماً، بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأسواق التابعة لها، إذ تتمثّل دورها في البداية في القيام بالوساطة الضرورية بين المدّخر وصاحب المشروع المحتاج إلى تمويل، وكذلك أيضاً تتمثّل الوظيفة الأولى والأساسية للبورصة في تأمين رأس المال للمشروعات الجديدة، إلّا أنّه مع التطوّر الاقتصادي والمالي أصبحت البورصات مصدراً لربحٍ ماليٍّ هائلٍ بفضل أسعار المضاربات العالية.

¹ ياسين مراح، مرجع سبق ذكره، ص 73.

ثانياً- الأنواع الخارجية:

تتمثل الأنواع الخارجية للاقتصاد الريعي فيما يلي¹:

- **ريع النفط والغاز** : يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز، إذ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما، وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يُبرّر ذلك الفارق بكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم آجلاً وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرها، إلا أنه ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإنّ هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز.

- **ريع المعادن** : يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقلّ، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي، ويتمثّل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن، ويتشكّل الريع المعدني نتيجة تفوّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.

- **ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية** : يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البري والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.

- **ريع السياحة** : يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيعها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخلٍ مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكّل الريع.

كما إنّ شبكة المرافق السياحية تدُرّ ريعاً اقتصادياً يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيها، تشكّل الإيرادات السياحية جزءاً متزايداً من الناتج القومي لكثيرٍ من الدول.

- **ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج**: تشكّل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية، والدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أيّ مجهود لجني ذلك الدخل.

- **ريع المساعدات الخارجية**: يتلقّى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دولٍ أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكّل جزءاً مهماً من موازنات الدول المستفيدة، ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعاً من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة، وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معيّنة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

¹ غسان محمود إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، ص 4-5، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.parliament.gov> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/01 على الساعة: 10:42.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاديات النفطية

يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي، لامتلاكه المقومات التي يمكن أن تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد، كونه يمثل مصدرا مهما من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دور مهم في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية .

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد النفطي ومراحل

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من المجالات الاقتصادية الحديثة والمعاصرة، وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقي، وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي، لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدرسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية.

أولاً- مفهوم الاقتصاد النفطي

ويعتبر اقتصاد نفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية:¹

- ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري (تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس)، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله، أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالموارد أو الثروة النفطية.

-أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها، وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي (من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية).

-وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي ، التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط.

¹ محمد أحمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط، دار الشموع القافية، الزاوية، ليبيا، 2003، ص 12.

ومن ثم يمكن أن يطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

ثانياً- مراحل الاقتصاد النفطي:

حيث يتم استعراض كل مرحلة كالآتي:

1-مرحلة المنبع: مرحلة المنبع: وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية الهادفة إلى معرفة مكان تواجد الثروة النفطية، سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي، إن هذه المرحلة تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي:

✓ **مرحلة البحث والاستكشاف:** ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض، حيث ثبت أنه يوجد غالباً في الصخور الرسوبية، ورحلت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور، وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري، ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي: المسح الجيولوجي، المسح الجيوفيزيائي، المسح الزلزالي والمسح المغناطيسي¹.

✓ **مرحلة الحفر والتنقيب:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية بعد أن تم تحديد المصائد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا. حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها. إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتملها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة.

✓ **مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:** وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزاً أو صالحاً للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحيات المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة، وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنايب نقل وتنقية... الخ.

¹سمير التنير، "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً"، دار المنهل اللبناني، ط1، الجزء الثاني، لبنان، 2008، ص15

إن مرحلة استخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتماداً كاملاً ومباشراً بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

إن تدفق النفط في المرحلة الثانية للإنتاج يجري بواسطة الاستنزاف الطبيعي وذلك بالاعتماد على طاقة المكنم الطبيعي، فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة فإن الضغط من المكنم يبدأ بالانخفاض الحاد باستمرار الإنتاج، وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج نفسه بالهبوط، لا يتجاوز مستوى لاستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكنم مهما كان نوعه نسبة 50 إلى 60% وطالما أن الهدف استخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض وجب التفكير في طرق ثانوية للاستخلاص شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية.

2-مرحلة المصب: تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجها، وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي، حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومتراصة ومتكاملة، وتتمثل هذه المراحل في:¹

✓ **مرحلة نقل النفط:** وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية كإنايب والشاحنات والسفن البحرية العملاقة، وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي.

✓ **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:** وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة.

✓ **مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاماً أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

✓ **مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:** وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصبغ والمواد البلاستيكية والأنسجة

¹ محمد أزهر سعيد السماك، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية أسس و تطبيقات"، جامعة الموصل، ط1، العراق، 1987، ص23 .

الاصطناعية... الخ، تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في الجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي.¹

المطلب الثاني: محددات الاقتصاد النفطي

إذا تم النظر إلى النفط الخام كسلعة وحاولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعرها المتمثلة في الطلب والعرض لوجد أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة نظرا لتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية .

أولا- الطلب النفطي

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

يتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل خارجية يتم توضيحها من خلال النقاط التالية:²

-**النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب، وبالرغم من العامل السكاني مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم فإنهم يستهلكون 30% فقط من نفط العالم؛

-**أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب النفطي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة

¹ أحمد حسين علي الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، ط1، بيروت، 2011، ص 67 .

² حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2017، ص ص 55-57.

النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل

هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط؛

-المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر؛

-الاستقرار السياسي: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات؛

-معدل النمو الاقتصادي: بعد تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في البلدان الرأسمالية للفترة بين عامي 1929-1932 وسيادة الآراء الكينزية في النظرية الاقتصادية تحولت تلك البلدان إلى الرواج الاقتصادي من خلال تحفيز عناصر الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة خلال الخمسينات، حيث جرى توسع في حجم المشاريع والاستثمارات التي تطلبت تشغيل قوى عاملة الأمر الذي أدى إلى توسع الطلب على المدخلات في العملية الإنتاجية خاصة النفط وبأسعار منخفضة وذلك من أجل خفض التكاليف وتراكم رأس المال وتوسيع دائرة الإنتاج الذي يوجه جزء كبير منه للصادرات ثم خلق دورة تراكمية أخرى لرأس المال من خلال العوائد المتتالية من تلك الصادرات وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وتعد الموارد الطبيعية وأهمها الذهب الأسود من المحددات التي تلقى تنبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة باعتباره ثروة لا بد من حسن استخدامها، وتحويلها من حالتها الطبيعية إلى حالتها الاقتصادية.¹

ثانيا- العرض النفطي

العرض النفطي عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

¹ حربي محمد مرسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 273.

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية يتم توضيحها من خلال النقاط التالية:

-الطلب النفطي: يشكل الطلب النفطي محور العملية السوقية والقائمة على التقاء كل من العرض والطلب، وهذا التضارب في الأهمية ظهر في الفكر الكلاسيكي والذي دافع على كون العرض هو المتحكم في الآلية السوقية غير أن العديد من التناقضات والتضاربات في الواقع بينت أن ذلك غير صحيح، ليأتي الفكر الكينزي موضحا أن الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، وفعلا فالطلب على الشيء وفي هذه الحالة سيزيد ويجفز المنتجين من زيادة إنتاجهم وعرضهم لها، والعكس صحيح.

فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملاحظتها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض السعر، والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة التي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض.¹

-الخزين النفطي: تم إنشاء الخزين النفطي بعد تأسيس وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط عام 1973 ، ولقد مارس هذا الخزين دورا فاعلا في التأثير على العرض والطلب الكلي على النفط من خلال اللجوء إليه عند حدوث ارتفاع في أسعار النفط حيث يتم إمداد السوق النفطية بكميات هائلة من هذا الخزين ويبيعه بنفس مستوى الأسعار المرتفعة، ومن جانب آخر فإن هذا الخزين يؤدي إلى امتصاص القوة الشرائية للعوائد النفطية نتيجة الإستيرادات المتزايدة من السلع الغذائية التي تستوردها البلدان المنتجة للنفط من البلدان الصناعية المتقدمة.

-الاحتياطي النفطي الثابت: إن سياسة إنتاج النفط ترتبط بنسبة احتياطي النفطي وهو يمثل الاحتياطي المخزون القابل للاستخراج خلال فترة زمنية معينة، فعندما يكون الاحتياطي النفطي أكبر حجما قياسا بنسبة الإنتاج السنوية، فإن الدولة تندفع لزيادة معدلات الإنتاج وذلك ما حصل خلال السبعينات نظرا لتزايد الطلب على النفط وارتفاع أسعاره من جهة وحاجة البلدان المصدرة للنفط إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل خططها التنموية وتفعيل برامجها الاستثمارية من جهة أخرى.

-السياسات الحكومية الخاطئة: في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004 ، يسلم بعض من المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008.

¹ ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980_2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، صص 106-107.

من ناحية يوجد أن عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط.

وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار، ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين، وبالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.¹

¹ حياة عناب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الدورة الاقتصادية والسياسة المالية في الاقتصاديات الريعية والنفطية

سيتم من خلال هذا المبحث التعرض إلى علاقة الدورة الاقتصادية بالدورة الريعية والنفطية ودور السياسة المالية، وأيضا عرض تجرّبي الشيلي والنرويج في تفعيل سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية.

المطلب الأول: علاقة الدورة الاقتصادية بالدورة الريعية والنفطية ودور السياسة المالية

سيتم من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على مصادر تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الريعية والنفطية، وكذلك التعرض إلى السياسة المالية وتقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الريعية والنفطية.

أولاً- مصادر تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الريعية والنفطية:

غالبا ما تكون الاقتصاديات الريعية والنفطية عرضة لحالة من التقلبات في دورتها الاقتصادية تتميز بارتفاع درجة التقلب في الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار، وهناك ثلاثة (03) مصادر رئيسية لهذه التقلبات: وهي كبر حجم الصدمات الخارجية، ازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية، وضعف آليات امتصاص الصدمات:

❖ **كبر حجم الصدمات الخارجية:** الصدمة الخارجية هي كل حدث مفاجئ في أسواق السلع والأسواق المالية أو حتى الظروف المناخية مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ومثال ذلك:¹

- في أسواق السلع: تقلبات في أسعار سلع التصدير الأولية (طفرة أسعار النفط أو انهيارها)؛
- في الأسواق المالية: تقلبات أسعار الفائدة (كرفع أو خفض معدل الفائدة الرئيسي في أمريكا) وأسعار الصرف (كارتفاع أو انخفاض الدولار الأمريكي)، وكذا صدمات حركة رؤوس الأموال الدولية وتؤدي إلى اضطرابات في التمويل القصير الأجل؛

— الظروف المناخية: الكوارث الطبيعية التي تسبب الاضطراب في مستوى النشاط الاقتصادي. ويعتبر كبر حجم الصدمة الريعية والنفطية من الأسباب الرئيسية لتقلبات الاقتصاد الكلي وعدم استقراره في البلدان الريعية والنفطية، لأنها تعتمد على تصدير سلعة واحدة تتجاوز نطاق تحكمها.

❖ **ازدياد درجة تواتر الصدمات المحلية:** قد تتسبب الحكومات في البلدان الريعية والنفطية بشكل غير مقصود في ازدياد تقلب الاقتصاد الكلي عن طريق ارتكاب أخطاء في السياسات الداخلية كاعتماد سياسة نقدية تضخمية، أو عدم انتظام سياسات المالية العامة ما يؤدي في الغالب إلى وقوع صدمات داخلية تكون مخلة بالاستقرار المالي والكلي، تشكل النزاعات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية غالبا الأسباب المحتملة للتقلبات في هذه البلدان.

¹ مرغيت عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

❖ **ضعف آليات امتصاص الصدمات:** غالباً لا تتوافر الاقتصاديات الريعية والنفطية على الآليات التقليدية لامتناس الصدمات أو التخفيف من حدتها، كسياسات تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي، التنوع في هيكل المداخيل والأسواق المالية العميقة ومتنوعة النشاط وهو ما يزيد من حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات ويتيح الفرصة للصدمات الخارجية للتأثير بقوة على الاقتصاد الكلي واستقرار القطاعات المختلفة، مما يشكل مخاطر كبيرة.

ثانياً- السياسة المالية وتقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الريعية والنفطية:

تعتبر تقلبات الدورة الاقتصادية أحد الشواغل الرئيسية التي تواجه مسار التنمية في الدول الريعية (كالنفط-الغاز - النحاس...) ، وهذا نتيجة انكشافها وتعرضها الشديد للصدمات الخارجية القوية والخارجة عن سيطرتها، فالتقلبات المفاجئة التي تشهدها أسواق هذه السلع تزيد من ارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي ومخاطر عدم الاستقرار، وخاصة في ظل الارتباط الوثيق الموجود بين الإنفاق الحكومي وإيرادات التصدير المتقلبة، ما يجعل من سياسة المالية العامة في هذه البلدان "مسايرة للاتجاهات الدورية"، من خلال زيادة الإنفاق العام في "فترات طفرة الأسعار" نتيجة الدخل المرتفع، والتي يليها هبوط مفاجئ في الإنفاق خلال "فترات هبوط الأسعار" عندما تنهار إيرادات التصدير، مما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها تشمل تقلبات قوية في كل من الناتج و التضخم والبطالة وانخفاض مستويات الرفاهية فيها، وهو ما يترجم في النهاية بحالة من الركود الاقتصادي المزمّن.

تعد الإيرادات المالية للنفط والغاز كبيرة في الدول المصدرة للنفط، لاسيما تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، إذ يعتبر النفط بالنسبة لمعظم الدول المصدرة له مصدر لتمويل الميزانية الحكومية، لأن الإيرادات غير النفطية لا تزال محدودة.

كذلك تعتبر الإيرادات النفطية بالغة الأهمية في الدول التي تعاني قاعدتها الضريبية غير النفطية من الضعف وتواجه صعوبات شتى في تمويل احتياجاتها التنموية، مثل الدول الواقعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن الإيرادات النفطية تتسم بالتقلب الشديد مما يعكس بنحو مباشر مدى ازدهار وانكماش أسعار النفط.

كما يمكن لأسعار الصرف المرنة أن تكون معينا كبيرا على تحقيق استقرار الإيرادات بالعملة الوطنية، لكنها كذلك تخلق مخاطر مالية أخرى وتتطلب تبني سياسات نقدية موثوقة لترسيخ توقعات التضخم، ولا يزال التحوط المالي للإيرادات ضد مخاطر أسعار النفط باستخدام المشتقات مقصورا على دولة المكسيك، ولا يتم استخدامه في الدول الناشئة والنامية مقصور المصدر للنفط. لذلك تعد السياسات المالية ضرورية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي¹.

¹ أوليفيه دوراند السيرف وفاتح كارانفيل، السياسات المالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الدول المصدرة للنفط: من المشكلات الموروثة إلى تحديات جائحة كوفيد-19، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، الرياض، السعودية، 2021، ص 2.

كذلك تحدد السياسات المالية بصفة أساسية مقدار الإيرادات النفطية المستخدمة لتحفيز الاقتصاد، بحيث تعد السياسة المالية مساندة للدورات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار النفط وتميل الحكومات إلى التوسع المالي في حالة ارتفاع أسعار النفط، وتنزع إلى الانكماش المالي عند انخفاضها، حيث تقوم السياسات المساندة للدورات الاقتصادية بنقل التغيرات في أسعار النفط إلى تقلبات دورة الأعمال، مما يتسبب في زيادة إنفاك الاقتصاديات عند ارتفاع أسعار النفط، وفي حالات الركود عند تراجع هذه الأسعار.

كذلك تترتب على السياسات المالية المساندة للدورات الاقتصادية آثار سلبية، فهي تزيد من تقلب دخل الأسرة مما يقلل من الرفاهية وتدفع باتجاه تحقيق قدر أكبر من المدخرات الاحتياطية مما يعرقل النمو الاقتصادي، كما أن هذه السياسات تمارس ضغوطا تصاعديا على سعر الصرف الحقيقي مؤدية إلى تقويض القدرة التنافسية التجارية من خلال ما يطلق عليه "المرض الهولندي"، أيضا يؤدي التدفق الداخلي للإيرادات النفطية إلى حدوث تضخم في القطاع غير القابل للتداول، الذي ينتشر بدوره إلى القطاع القابل للتداول مفضيا إلى خسارة في قدرته على المنافسة السعرية.

أضف إلى ذلك أن مساندة الدورات الاقتصادية قد تؤدي إلى تزايد عدم القدرة على التنبؤ بسياسات الاقتصاد الكلي وتدهور ثقة الشركات والأسر، مما يضر بالاستثمار والاستهلاك، وتتطلب خطط التنمية طويلة الأجل فضلا عن المسؤولية عن الأجيال القادمة ضرورة زيادة المدخرات وعدم إنفاق الإيرادات المحصلة في أوقات ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لذلك فإن الوصفة المعتادة تتمثل في ضرورة أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي محايدة أو معاكسة للدورات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية.¹

ويصعب تنفيذ السياسات المعاكسة أو المحايدة للدورة الاقتصادية عمليا، ذلك أن الدول المصدرة للنفط تنزع إلى مساندة الدورات الاقتصادية لأسباب مختلفة، تعطي الإيرادات المالية المزيد من الحيز المالي لعملية الإنفاق، كما أن انخفاض الإيرادات يؤدي إلى تحفيز خفض عملية الإنفاق.

لذلك تستخدم الدول المصدرة للنفط التي تواجه قيودا مالية التدفقات الداخلية لعوائد السلع الأساسية لتمويل الإنفاق العام، وتعزيز ميزانيتها في أوقات تراجع أسعار النفط لأنها لا تستطيع تمويل عجز ميزانيتها عن طريق الاقتراض الخارجي، لذلك تميل هذه الدول إلى أن تكون أكثر مساندة للدورات الاقتصادية، كما أن هناك أيضا أسبابا متعلقة بالاقتصاد السياسي لمساندة الدورات الاقتصادية وتكون القيود المالية أقل قبولا في فترات ارتفاع أسعار النفط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكيانات العامة المختلفة تزيد من جهودها الرامية إلى الحصول على تمويل إضافي، ويفسح هذا "الأثر العجيب" المجال لمزيد من حالات المساندة للدورات الاقتصادية، وقد تتعارض زيادة العجز أو الاستفادة من

¹ أوليفيه دوراندالسيرف وفتح كارانجيل، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الاحتياطيات لتمويل التوسع المالي في أوقات انخفاض أسعار النفط مع هدف الدولة المتمثل في توفير إيرادات الموارد غير المتجددة للأجيال القادمة¹.

المطلب الثاني: تجربتي الشيلي والنرويج في تفعيل سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تجربتي الشيلي والنرويج في تفعيل سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية.

أولاً - تجربة الشيلي:

تميزت الشيلي في السنوات الأخيرة ولاسيما منذ العام 2000 بإرساء مؤسسات المالية العامة القوية، واتباعها سياسة مالية مضادة للاتجاهات الدورية، مما جعلها نموذجاً رائداً في كيفية كسر دورة الانتعاش والكساد عن طريق فصل الإنفاق الحكومي عن الإيرادات المتقلبة لصادرات النحاس، وفي ما يلي استعراض أهم مقومات هذه السياسة ومؤشرات نجاحها.

1- مقومات سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في الشيلي

تقوم سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في الشيلي على أمرين وهما:

1-1- قاعدة الرصيد الهيكلي: منذ العام 2000 أصبحت السياسة المالية العامة للشيلي تخضع لقاعدة موازية أطلق عليها "قاعدة الرصيد الهيكلي"، والتي أثبتت نجاحها في إرساء معالم سياسة مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية.

ولقد كان الهدف الرئيسي من استحداث هذه القاعدة هو وضع قيد دائم على السياسة المالية العامة للبلد للمساعدة على إدارة تأثير صادراتها الكبيرة من النحاس على المالية العامة، وحماية ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية. وفي ما يلي أهم ملامح هذه القاعدة والتطورات التي عرفتها:²

- تقوم القاعدة على فكرة تحديد هدف ثابت لرصيد الموازنة العامة وهو تحقيق فائض قدره 1% من إجمالي الناتج المحلي وهذا بغرض استخدامه في: إعادة رسملة البنك المركزي الذي أنخفض رأس ماله بعد قيامه بإنقاذ البنوك الخاصة من أزمتها خلال سنوات الثمانينات وكذا قيامه بالتعقيم الجزئي لرؤوس الأموال الوافدة خلال التسعينيات، ومنح المساهمات في صندوق احتياطيات التقاعد وكذلك خدمة الدين الخارجي الصافي المقوم بالدولار؛

- مع مرور الوقت تغيرت طريقة تطبيق القاعدة، فبعد أن تم تحديد هدف ثابت للرصيد الهيكلي في الفترة 2000-2007 بفائض قدره 1% من إجمالي الناتج المحلي، تم في عام 2008 خفض هذا الهدف إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي، وفي عام 2009 خفض الهدف عند مستوى الصفر، وقد تقرر هذا الخفض بناء على توصية من لجنة

¹ أوليفيه دوراندالسيرف وفتح كارانفيل، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

مكونة من ثلاثة اقتصاديين شكلها وزير المالية الشيلي "أندريه فيلاسكو، كما أن هذا الخفض جاء بعد أن تم سداد الدين العام بشكل كامل ، وأن موازنة متوازنة هيكلها هي الأكثر ملائمة من وجهة نظر اقتصادية؛

- يتمثل "الإبداع" الذي انفردت به الشيلي في كون توقعات الموازنة العامة وخاصة ما تعلق بتحديد قيم لأسعار النحاس على المدى الطويل وإجمالي الناتج المحلي المحتمل يقوم بها فريق مستقل من الخبراء (من شركات المناجم، القطاع المالي، مراكز البحث والجامعات) مما يعزز شفافية تلك القاعدة كونها معزولة عن العملية السياسية؛

- تتولى لجان الخبراء تحديد سعر النحاس في الأجل الطويل (تنبؤات للسنوات العشر التالية) وإجمالي الناتج المحلي المحتمل، والتي تستخدم في حساب إيرادات المعادن الهيكلية وفي تحديد الرصيد الهيكلي؛

- تقوم لجان الخبراء منتصف كل عام بالإعلان عن توقعاتهم الخاصة بكل من سعر النحاس التوازني في على المدى الطويل وإجمالي الناتج المحلي المحتمل. وغالبا ما لا تكون هذه التوقعات شديدة التفاؤل في المتوسط؛

- تستخدم الحكومة هذه التوقعات التي تقدمها لجنة الخبراء المستقلين، ووفقا للإطار المعمول به في شيلي، يجب أن يحتوي مشروع الميزانية على توقعات الميزانية متوسطة الأجل (لأربع سنوات) على أساس توقعات متوسطة الأجل لإجمالي الناتج المحلي وأسعار السلع الأولية؛

- تقوم الحكومة تبعا لذلك باتخاذ مجموعة إجراءات لترجمة هته الأرقام بعد توليفها مع معطيات الجباية والنفقات العامة بوضع رصيد هيكلية تقديري ، وإذا كان هذا الرصيد ينحرف عن الهدف تقوم الحكومة بتعديل مخططات الإنفاق لغاية الوصول إلى الرصيد المستهدف، فقاعدة الرصيد الهيكلي تتضمن توجيهات مفيدة للنظر في خطط الإنفاق قبل التنفيذ، وتستخدم أهداف الإنفاق في كبح الإنفاق أثناء السنة مع تحديث التوقعات واتخاذ خطوات لخفض الإنفاق أو تدير إيرادات، حسب مقتضى الحال؛

- تم جعل الإطار العام لقاعدة الرصيد الهيكلي مؤسسة حقيقية عام 2006 وذلك بتحويله إلى قانون "المسؤولية المالية" الذي تلزم الحكومة باحترامه، وينص هذا القانون على أنه يجب على كل إدارة جديدة تتولى السلطة في البلد أن تعرض هدفها الخاص بالرصيد الهيكلي لمدة ولايتها في غضون 90 يوما من توليها السلطة. وتحدد النفقات في الميزانية بما يتماشى مع الإيرادات الهيكلية وهدف الرصيد الهيكلي.

1-2- إنشاء صندوقين للثروة السيادية: في سياق ترسيخ تطبيق قاعدة الرصيد الهيكلي عند وضع وتنفيذ سياسة المالية العامة أنشأت الشيلي نوعان من صناديق الثروة السيادية وهما: "صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي" الذي يغطي عجز المالية العامة ومسائل استهلاك الديون، و"صندوق احتياطات التقاعد" المخصص لتغطية جزء من نفقات المعاشات التقاعدية اعتبارا من عام 2016¹.

¹عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 64.

-صندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: تم إنشاء صندوق شيلي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بموجب قانون "المسؤولية المالية" لعام 2006 حيث حل محل صندوق "تثبيت إيرادات النحاس" الذي أنشأته شيلي في أواخر ثمانينات القرن الماضي.

ويتلقى صندوق شيلي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تدفقات داخلية من فائض الحكومة المركزية الفعلي (بعد خصم المساهمات في صندوق احتياطات التقاعد وإعادة رزمة البنك المركزي)، ويمكن سحب الأموال منه عند الضرورة، وفقا للاحتياجات المحددة في قانون الميزانية السنوي، وقد قام الصندوق بمراكمة أصول مالية كبيرة حتى عام 2008، حيث حققت شيلي فوائض مالية عامة كبيرة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النحاس مقارنة بأسعار النحاس في الأجل الطويل التي تستخدم في تحديد الرصيد الهيكلي، وأثناء الأزمة المالية العالمية (2008-2009) سحبت شيلي موارد من هذا الصندوق استخدمتها في تمويل عجز المالية العامة الناتج عن انخفاض أسعار النحاس الفعلية، وتدابير التنشيط المالي.

-صندوق الادخار: كان هدف الشيلي من إنشاء هذا الصندوق هو مواجهة تكاليف المعاشات التقاعدية في المستقبل، ولهذا الغرض، يتلقى الصندوق مساهمات سنوية من الميزانية العامة بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي بغض النظر عن رصيد المالية العامة، وما يصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي إذا تحقق فائض مالية عامة يتجاوز 0.2% من إجمالي الناتج المحلي، وفي السنوات الأخيرة اضطرت الحكومة للاقتراض لتقديم المساهمات للصندوق نظرا لتسجيل عجز مالي كلي، بينما انخفضت المساهمات الإلزامية المقدمة للصندوق.

2- بعض مؤشرات نجاح سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في الشيلي

بوجه عام، تعد تجربة شيلي في اعتماد قواعد للمالية العامة من خلال "قاعدة الرصيد الهيكلي" ناجحة إلى حد بعيد نظرا للمزايا الكبيرة التي عادت على الاقتصاد الشيلي والبلد ككل، وفي ما يلي استعراض لبعض المؤشرات الدالة على هذا النجاح¹:

- أنها ساهمت في تحول سياسة المالية العامة للشيلي من سياسة مسايرة للدورة ومخلة بالاستقرار إلى سياسة مضادة لها ساعدت على حماية الاقتصاد من التقلبات الكبيرة في أسعار النحاس، بينما تقلبات الإنفاق منخفضة نسبيا؛

- سمحت هذه القاعدة للشيلي بالتوافر على مركز قوي للمالية العامة، فقد حققت أداء جيدا في مؤشرات ماليتها العامة مقارنة ببعض البلدان المتقدمة مثل فرنسا؛

- ما بين عامي 2000 و 2005 ارتفع الادخار العمومي من 2.5 بالمائة من الناتج المحلي إلى 7.9 بالمائة من الناتج، وهو ما سمح للادخار الوطني بالزيادة من 21 بالمائة إلى 24 بالمائة، كما سجلت مديونية الإدارة المركزية انخفاض كبيرا وخاصة الدين المرتبط بالبنك المركزي؛

¹عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-67.

- عام 2006 تحصل الدين السيادي للشيلي على تصنيف A حسب وكالة " Poor & Standard " ، ليرتفع هذا التصنيف في جوان 2010 إلى A+ متجاوزا بذلك الكثير من الاقتصاديات المتقدمة مثل كوريا الجنوبية، ايسلاندا... وهو ما يعكس تحسن الملائة الخارجية للشيلي وسهولة ولوجها لأسواق رأس المال الدولية؛

- سمحت قاعدة الرصيد الهيكلي بخفض كبير في تقلبات الإنفاق العام مقارنة بسنوات ما قبل 2000، إضافة إلى خفض تقلبات الناتج المحلي بحوالي الثلث خلال الفترة (2001-2005)؛

- تعاملت شيلي مع الأزمة المالية العالمية 2008 بشكل جيد، وذلك باستخدام أصول من صندوق الاستقرار كهامش وقائي في المالية العامة، استعملتها في تمويل عجز المالية العامة الناتج عن انخفاض أسعار النحاس الفعلية، وتدابير التنشيط المالي لتحفيز الإنفاق العام والدعم والإعفاءات الضريبية مما كان له أثر جيد على الجانب الاجتماعي وخفف كثيرا من حدة هذه الأزمة العالمية على الاقتصاد الشيلي؛

- تحسنت مكانة الاقتصاد الشيلي بين اقتصاديات أمريكا اللاتينية حيث يحتل المرتبة الرابعة بحجم ناتج محلي يقارب 410.3 مليار دولار عام 2014، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فهو الأعلى بمقدار 22254 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية، كما تحتل المرتبة الثالثة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بعد البرازيل والمكسيك. ووفقا لتقرير ممارسة الأعمال تحتل الشيلي المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية و 39 عالميا، إضافة إلى انخفاض مستويات الفساد (المرتبة 25 من 183 بلد)؛

- نجاح الشيلي اقتصاديا واجتماعيا ساهم في انضمامها إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 2010، وقد كان الاقتصاد الشيلي خلال عام 2012 الاقتصاد الأكثر "دينامية" في المنظمة بمعدل نمو قارب الـ5 بالمائة رغم انكشافها الشديد على الخارج حيث تشكل تجارتها الخارجية 80 بالمائة من ناتجها المحلي¹.

وخلاصة القول أن الشيلي قد أصبحت بعيدة عن مخاطر المرض الهولندي والتقلبات الكبيرة في الاقتصاد الكلي نظرا لسلامة أوضاع المالية العامة واستمراريتها مستقبلا حتى في حالة انهيار أسعار النحاس.

ثانيا - تجربة النرويج:

إن اعتماد النرويج على إيرادات القطاع النفطي منذ اكتشافه في جميع استثماراتها، هذا ما جعل البلد رهن العوائد النفطية، وخوفا من التغيرات الكبيرة التي يعيشها هذا المورد في السوق العالمية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فكان للنرويج تجربة في توظيف العوائد النفطية عن طريق إنشاء صندوق سيادي، إذ تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي.

¹عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 67.

إن النشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق إستراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة¹.

ويرجع سبب استثمار أموال الصندوق خارج النرويج نظرا لكثافة هذه الأموال وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي وهذا نظرا لصغر حجمه، ووضخ أي زيادة مالية فيه قد تؤدي إلى إصابته بلعنة الموارد.

لقد كانت النرويج الدولة السبّاقة إلى إيجاد طريقة لاستخدام العوائد النفطية واستغلالها أفضل استغلال، من خلال إنشائها لصندوق سيادي أطلقت عليه اسم " صندوق المعاشات الحكومي النرويجي " تجمع فيه عوائدها النفطية، و ثم تعاود استخدامها بحسب السياسة المسطرة لذلك فيما يخدم الأجيال القادمة، وكان ذلك سنة 1990 ، وبعد نجاحها في ذلك وبشهادة خبراء اقتصاديين ومنظمات دولية، حاولت العديد من الدول إتباع نفس تجربتها ولكن بحسب ظروفها الذاتية.

يعتمد صندوق الثروة النرويجي على إيرادات متنوعة، هذا ما يجعله في منأى عن تذبذب العوائد النفطية بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

يقوم صندوق الثروة النرويجي بإنفاق ما يعادل فقط 4 % من العوائد النفطية فقط سنويا، وذلك بسبب تجنب زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية وبالتالي الحد من سيورة اقتصاده اقتصادا ربيعيا، ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ضف إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط.

كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية ، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق باقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث لم تركز على منطقة معينة وهذا بنسب ثابتة.

¹ بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص ص 210-211.

كما أنها قامت أيضا بوضع مبادئ أساسية تقوم عليها استثمارات الصندوق كالمبادئ الأخلاقية، بحيث لا تسمح لصندوقها بالاستثمار في المشاريع الغير أخلاقية.

فهذه الإستراتيجية التي اعتمدها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على نقمة النفط، وتحويلها إلى نعمة، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد، كما استطاعت أن تحافظ على اقتصادها الإنتاجي بعد اكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه اكتشاف مورد طبيعي جديد¹.

¹ بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 220.

خلاصة الفصل الثاني:

إن معظم الدول النفطية دولاً ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير حل احتياجاتها، هذا جعل من هذه الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية حمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللاً في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن نواحي كثيرة. وتنبأ الدول النفطية مكانة مرموقة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحوادها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، وبذلك فإن للنفط أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية، والذي تشكل العائدات النفطية فيه العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها، إذ ساهمت في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط حيث لعبت دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

الفصل الثالث:

تحليل استجابة سياسة المالية

العامة لتقلبات الدورة النفطية

في الجزائر للفترة (2010-2010-

2021)

تمهيد

أصبح ما يعرف بالذهب الأسود "النفط" سلعة إستراتيجية عالمية تؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقات المتجددة.

وتعتبر الجزائر من الاقتصاديات الريعية، لذا فهي تعاني من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على سياستها المالية، وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، فإذا ارتفعت أسعار النفط ستتسبب في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع غير الإنتاجية واللاتنوع في القطاعات، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة تقشفية وهذا ما يؤكد إصابتها بالمرض الهولندي.

وبناء على ما تمت الإشارة إليه يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين تمثلا فيما يلي:

- المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة المالية العامة والدورة النفطية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: متطلبات تفعيل سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين سياسة المالية العامة والدورة النفطية في الجزائر

تحتل المحروقات عامة والنفط خاصة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في كونه يساهم بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، حيث أنه يمثل نسبة 98% من الصادرات الجزائرية، ويساهم بـ 43% في الناتج المحلي الإجمالي و75% في الميزانية، كما أنه يعد من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية.

المطلب الأول: تقلبات الإيرادات النفطية في الجزائر وأثرها على النشاط الاقتصادي للفترة 2010-2021

يشكل مورد النفط إحدى الموارد الأساسية في تمويل موازنة الدولة، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيؤثر على القطاعات الحكومية كافة على اعتبار أن إيرادات النفط هي المحرك الأساسي لهذه القطاعات، وهو ما سيتوجب على الحكومة وضع إجراءات قادرة على التخفيف من آثار هذا الانخفاض إما بتقليل حجم الإنفاق العام أو بزيادة الإيرادات العامة.

أولاً- انعكاس انخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية وتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار البترول في السوق العالمية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار. والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة (2010-2021).

جدول رقم (03-01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	الإيرادات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات إلى إيرادات العامة	نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى الإيرادات العامة
2010	4393	2905	1488	66.1%	33.9%
2011	5703.4	3979.7	1723.7	69.8%	30.2%
2012	6339.3	4184.3	2155	66%	34%
2013	5940.9	3678.1	2262.7	61.9%	38.1%
2014	5738.4	3388.4	2350	59%	41%
2015	5103.1	2373.5	2729.6	46.5%	53.5%

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

65.1%	34.9%	3329.0	1781.1	5110.1	2016
61.6%	38.4%	3810.3	2372.5	6182.8	2017
57.71%	42.29%	3939.8	2887.1	6826.9	2018
59.58%	40.42%	3933.1	2668.5	6601.6	2019
65.94%	34.06%	3716.4	1921.6	5640.9	2020
60.39%	39.61%	3977.5	2609.2	6586.6	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين ارتفاع الإيرادات العامة من 4393 مليار دج سنة 2010 إلى 5703.4 مليار دج سنة 2011 أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 29.8% وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات المحروقات بنسبة 37.7% منتقلة من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 3979.7 مليار دج سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2013 بلغت الإيرادات العامة 5940.9 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج لسنة 2012 أي بنسبة انخفاض تساوي -6.3% وهذا راجع لانخفاض إيرادات المحروقات بنسبة 12.1%، وفي سنة 2015 بلغت إيرادات الميزانية 5103.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة انخفاض تساوي 11.1%، ونتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي الإيرادات عن الانخفاض في إيرادات المحروقات -30%، الذي يرجع إلى تدهور أسعار النفط وذلك رغم الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بنسبة 16.2%، وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دج مقابل 5110.1 مليار دولار سنة 2016، أي بارتفاع يقارب 21% حيث يعزى هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي الإيرادات إلى ارتفاع الحماية على المحروقات بحوالي 55%، وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات.

وارتفعت إيرادات الميزانية سنة 2021 ب 945.7 مليار دينار مقارنة ب 2020 مسجلة إجمالي قدره 6586.6 مليار دينار في نهاية 2021، مقابل 5640.9 مليار دينار نهاية 2020، أي بارتفاع قدره 16.8%، وترجع هذه الزيادة في إيرادات الميزانية إلى ارتفاع كل من إيرادات المحروقات (687.6 مليار دينار)، والإيرادات خارج المحروقات (258.1 مليار دينار)، حيث ارتفعت إيرادات المحروقات بشكل كبير بنسبة 35.8% نهاية سنة 2021، وبلغت إيرادات المحروقات 2609.2 مليار دينار مقابل 1921.6 مليار دينار سنة 2020، وبلغ إجمالي الإيرادات خارج المحروقات سنة 2021 3977.5 مليار دينار مقابل 3716.4 مليار دينار سنة 2020، بزيادة قدرها 6.9% سنة 2020.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

ثانيا- انعكاس انخفاض أسعار النفط على النفقات العامة

من التحسن الذي شهدته أسعار البترول، اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية باعتماد مخططات تنموية هدفت من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وبذلك نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخذت اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (2010-2021) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03-02): تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021 (مليار دج)

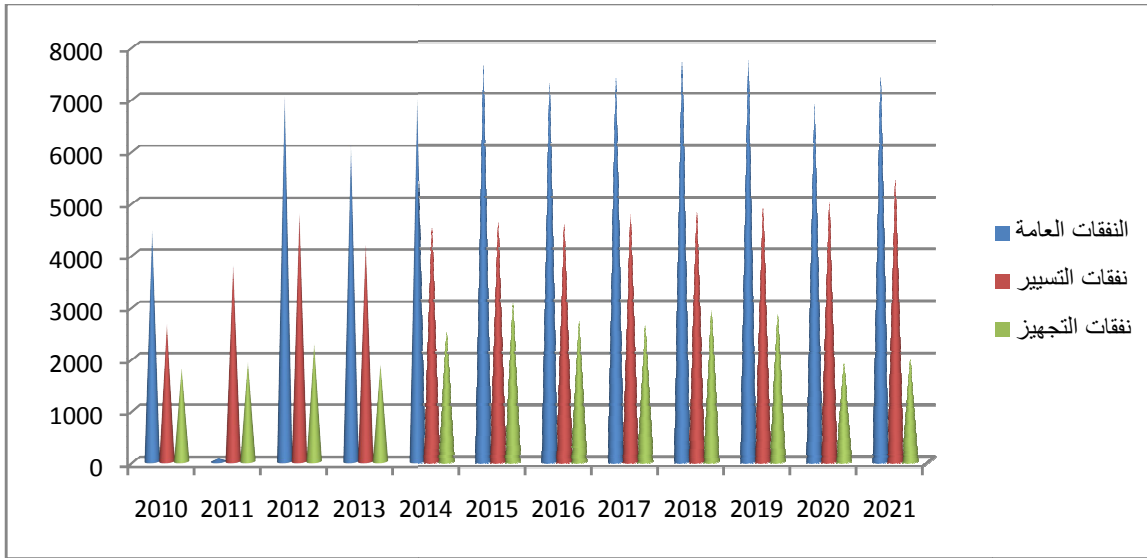
السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير (الجارية)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير للنفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز للنفقات العامة
2010	4466.9	2659	1807.9	% 59.5	% 40.5
2011	5731.4	3797.2	1934.2	% 66.3	% 33.7
2012	7058.2	4782.6	2275.6	% 67.8	% 32.2
2013	6092.1	4204.3	1887.8	% 69	% 31
2014	6995.7	4494.3	2501.4	% 64.2	% 35.8
2015	7656.3	4617	3039.3	% 60.3	% 39.7
2016	7297.5	4585.6	2711.9	% 62,8	% 37,2
2017	7389.3	4757.8	2631.5	% 64.4	% 35.6
2018	7732.1	4813.7	2918.4	%62.25	%37.75
2019	7741.4	4895.2	2846.1	%63.23	%36.77
2020	6902.9	5009.3	1895.6	%72.56	%27.44
2021	7428.7	5444.1	1984.5	%73.28	%26.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي:

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

شكل رقم (01-03): تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03).

من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه يتبين أن النفقات العامة خلال معظم سنوات الدراسة عرفت تزايدا مستمرا حتى في ظل انخفاض أسعار البترول بسبب سياسة الدولة المنتهجة، حيث في سنة 2011 بلغت النفقات العامة مستوى 5731.4 مليار دج مقابل 4466.9 مليار دج في 2010 أي بزيادة تقدر ب 28.3% وهذا راجع إلى زيادة النفقات الجارية، وفي سنة 2013 بلغت النفقات العامة 6092.1 مليار دج مقابل 7058.2 مليار دج سنة 2012 أي بانخفاض يساوي -13.7%، أما في سنة 2015 فقد بلغت النفقات العامة 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 9.4%، بعد الارتفاع الأقوى المسجل سنة 2014 ب 16.1% حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81% في هذا الارتفاع، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النفقات الكلية للميزانية استقرت نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب 1.3% مقابل تراجع ب 4.7% في 2016، ومن حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دج مقابل 7297.5 مليار دج في 2016. نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية 3.8% على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب 3.0%.

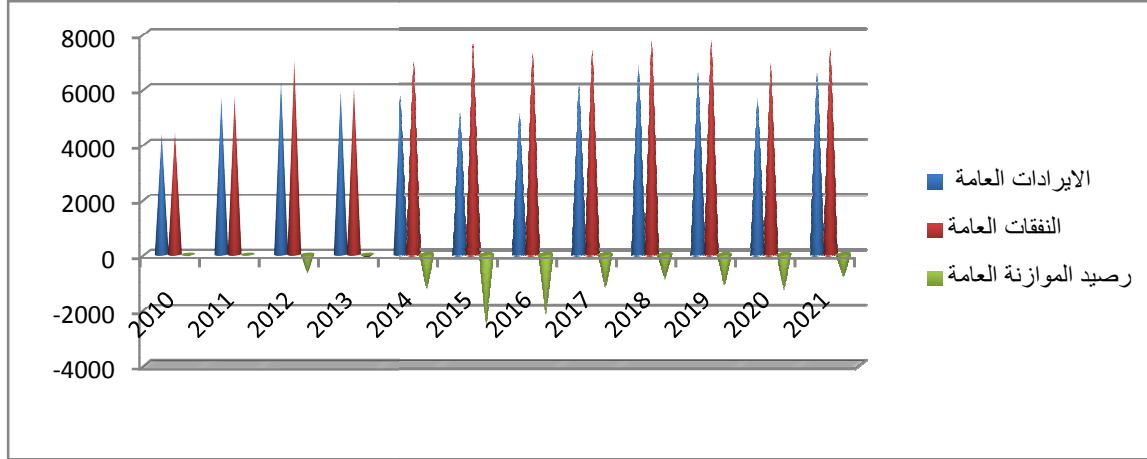
بعد استقرار في سنتي 2017 و 2019 وانخفاض في سنة 2020 بنسبة 10.8%، ارتفع إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 7.62% سنة 2021 ليبلغ 7428.7 مليار دينار مقابل 6902.9 في سنة 2020 (+525.8 مليار دينار)، وارتفعت النفقات الجارية للسنة الخامسة على التوالي لتبلغ 5444.1 مليار دينار في سنة 2021 مقابل 5009.3 مليار دينار في سنة 2020، أي ارتفاع قدره 8.7%، وسجلت نفقات رأس المال ارتفاعا يقدر ب 4.8% في سنة 2021 بعدما انخفضت بنسبة 33.5% سنة 2020 لتبلغ 1984.5 مليار دينار سنة 2021 مقابل 1895.6 مليار دينار في 2020.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

ثالثا- انعكاس انخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021:

شكل رقم(03-02):تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2021(مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

يتضح من خلال الشكل المبين أعلاه أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا طيلة سنوات الدراسة الذي مرده إلى عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، ففي سنة 2011 سجل رصيد الميزانية عجزا طفيفا قدره 28 مليار دج أقل مما كان عليه سنة 2010 (-74 مليار دج)، ويرجع هذا العجز كليا إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 42.8%.

وفي سنة 2013 بلغ العجز للميزانية العامة (-151.2 مليار دج) وهو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2012 (-718.9 مليار دج) ونجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وفي سنة 2015 سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ -2553.2 مليار دج مقابل -1257.3 مليار دج سنة 2014، نتج هذا العجز عن كل من ارتفاع النفقات العمومية (+660.6 مليار دج) وعن انخفاض إيرادات الميزانية (-635.3 مليار دج).

أما في سنة 2017 فنلاحظ أنه تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ -1206.5 مليار دج مقابل عجزا قدره -2187.4 مليار دج في 2016، نتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الميزاني عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.

وفي سنة 2019 ازداد عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ -1139.8 مليار دج مقابل عجزا قدره -905.2 مليار دج في 2018، أما في سنة 2021 فنلاحظ أنه تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ -842.1 مليار دج

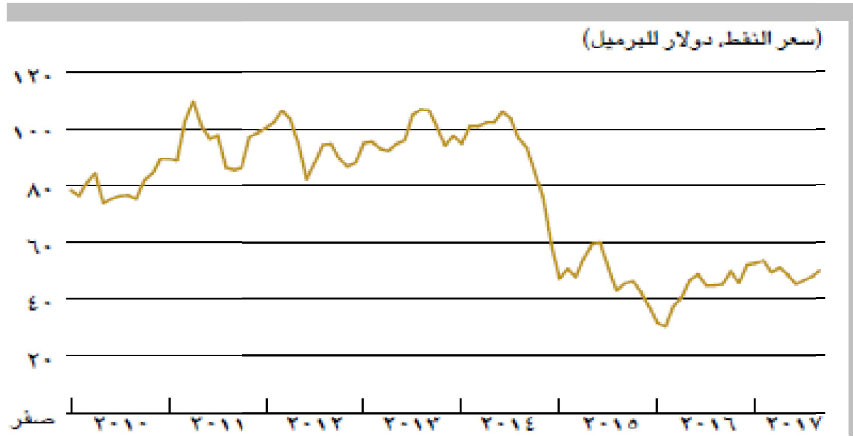
الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

مقابل عجزا قدره -1262 مليار دج في 2020، نتج هذا الانخفاض المعترف في العجز الميزاني عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.

المطب الثاني: استجابة سياسة المالية العامة في الجزائر للصدمة النفطية لسنة 2014

خلال نهاية عام 2014 بلغ سعر البترول الجزائري في نوفمبر 79.60 دولار، ثم انخفض إلى 62.93 دولار للبرميل وهو أدنى معدل شهري على الإطلاق خلال السنة، فمن جانفي إلى ديسمبر فقدت أسعار النفط الجزائري 12.98 دولار، ثم تواصلت الانخفاضات بعد ذلك، ويوضح الشكل الموالي هذا التهاوي الحر في أسعار النفط منذ سنة 2014:

الشكل رقم (03-03): تطور أسعار النفط من 2010 إلى 2017



المصدر: رابح أرزقي، الوصول إلى الهدف على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54، العدد 04، الجزائر، 2017، ص 16.

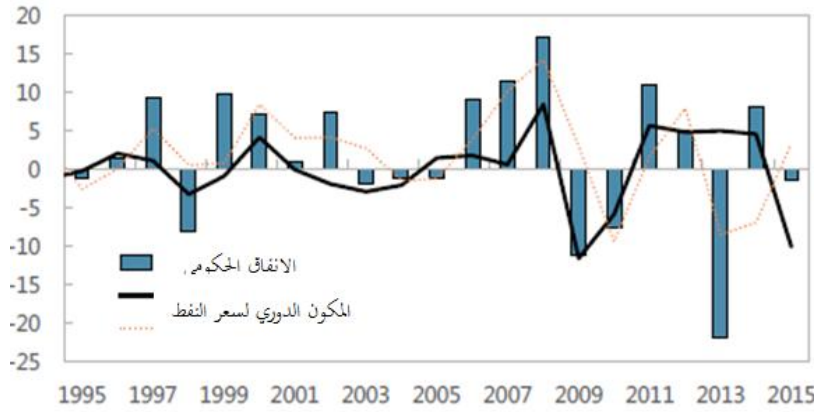
وتتسبب انخفاض أسعار النفط في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية وتعمق فارق في رصيد المالية العامة ويترج مخاوف حقيقية تتمثل في توجه الجزائر نحو الاستدانة، وتمثل هذه الآثار دليلا واضحا على مساندة المالية العامة للدورات النفطية.¹

ويعرض الشكل التالي هذه المساندة لدورة النفط من خلال استجابة الإنفاق الحكومي كمثل عن أدوات سياسة المالية العامة لتقلبات أسعار النفط.

¹ إسحاق خديجة، سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 04، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 209.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

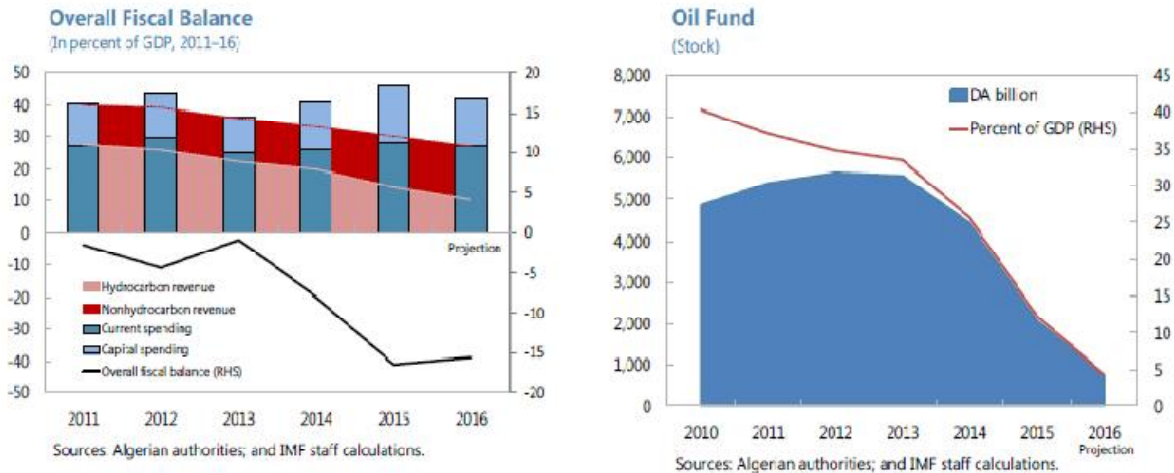
الشكل رقم (03-04): التغير في الإنفاق الحكومي وسعر النفط (1991-2015)



Source: Andrew Jewell, MoezSouissi, ALGERIA -Selected issues-, IMF Country report N°. 16/128, Alger, 2016 , p 53.

يبين الشكل الارتباط القوي بين التغيرات في أسعار النفط ومستوى الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات سياسة المالية العامة، وهو ما يؤكد الإستجابة الكبيرة للصدمات النفطية في الجزائر، مثلما يعبر عنه الشكلين التاليين أيضا.

الشكل رقم (03-05): التغير في رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط (2010-2016)



Source: Andrew Jewell, MoezSouissi, ALGERIA -Selected issues-, IMF Country report N°. 16/128,Alger,2016 , p 05.

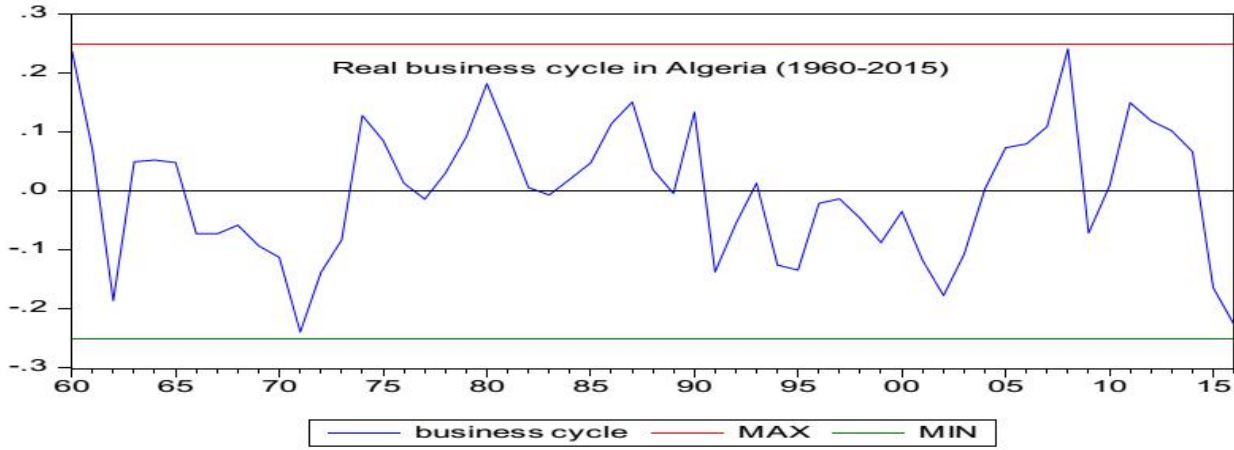
بسبب انهيار النفط سنة 1986 ونتيجة هذا الظرف عرفت الجزائر عدة معاهدات في ظل النظام المالي العالمي انهيار للاقتصاد الوطني في عقد الثمانيات وما أدى إلى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية وكانت أولى علاقتها مع صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الذي امتد من 31-05-1989 إلى 30-5-1991 ، كما لجأت الجزائر إلى الرجوع إلى المؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها تم الاتفاق على برنامج متوسط الأجل مع البنك الدولي في اتفاقية برنامج التكيف الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 1 افريل 1998 .¹

¹ سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية :دراسة حالة الجزائر (1969-2015)، دفا تر MECAS العدد 13، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، 2016، ص 48.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

منذ سنة 2000 وإلى غاية وقتنا الحالي لا زال الاقتصاد الجزائري يشهد ضعف مساهمة قطاعات الصناعات خارج المحروقات بمعدل متوسطي قدره 4% بمساهمة في الناتج المحلي طيلة سنوات حمل التغطية، وكذلك هناك ضعف بقطاع الخدمات والتجارة بالإضافة إلى قطاع الفلاحة وهذا ما يفسره اختلال الاقتصاد الجزائري باستيراد كل مواد التصنيع والمواد الكمالية لعدم توفرها في السوق وهذا ما يفسره ضعف جهاز القطاعي الخدماتي خاصة البنوك التأمينات داخل عجلة الاقتصاد.

شكل رقم (03-06): الدورات الاقتصادية في الجزائر (1960-2015)



المصدر: سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية: دراسة حالة الجزائر (1969-2015)، دفاتر MECAS العدد 13، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، 2016، ص 48.

يوضح الشكل جليا دورات الركود والكساد التي عاشها الاقتصاد الجزائري حيث تمثل الفترات فوق الصفر فترات رخاء في حين أن الفترات التي هي تحت الصفر تمثل فترات كساد، كما يتضح أيضا أن الأزمة الحالية هي من اشد الأزمات الاقتصادية حيث وصلت المنحنى إلى القاع Trough، و يتطلب الحصول على هذا الشكل قياس الانحراف المعياري للناتج المحلي الحقيقي بعد إدخال الصياغة اللوغاريتمية لأفضلية نتائجها مع اتجاه العام Detrended بإدخال قياس Filter Prescott- Hodrick الذي يتميز بالانسيابية بمقدار 100 كون البيانات سنوية، يتكون النشاط الاقتصادي من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي بالإضافة إلى عنصر الاستثمار الذي يتمثل من خلال الإنفاق الاستثماري و فرق المخزون ثم أخيرا قطاع التجارة الخارجية من خلال طرح الصادرات من الواردات.

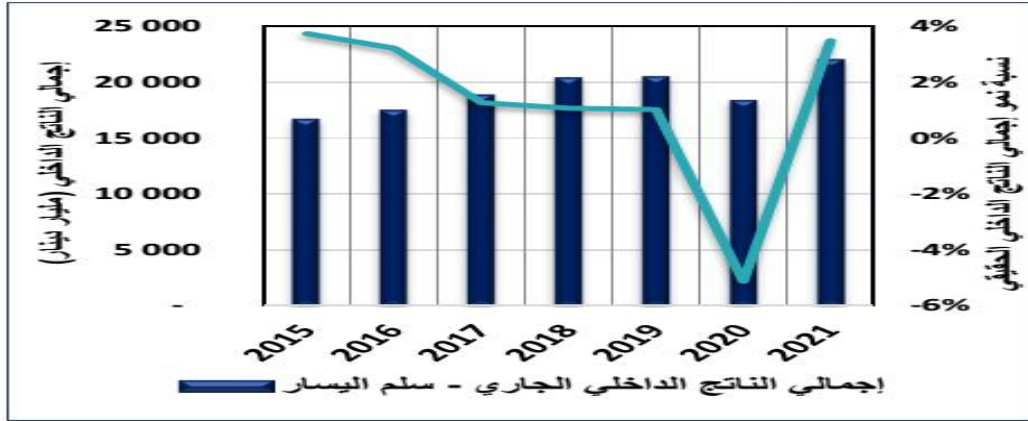
أولا- معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم

شهد النشاط الاقتصادي، بعد تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي بنسبة 6% سنة 2020، انتعاشاً ملحوظاً في سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية. إذ تعدى إجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواه ما قبل الأزمة مسجلا 22021.5 مليار دينار، أي زيادة قدرها 19.8%، في سياق تضخمي أين بلغ مخفض إجمالي الناتج الداخلي 15.7%، الذي نتج عنه بلوغ إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي 3.5%.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

والشكل الموالي يوضح نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي:

شكل رقم: (03-07) نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي (2015-2021)



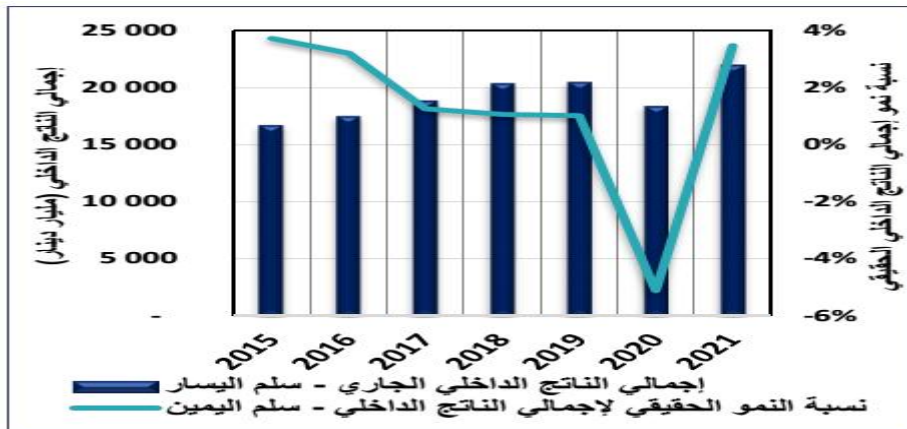
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنة 2022، ص 21، متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

أدت إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لاسيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتزامن مع السياسة المالية التوسعية، إلى الحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني. بالفعل، انتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر، مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من حيث الحجم من -3.9% في 2020 إلى 2.4% في سنة 2021، بالرغم من التراجع غير المسبوق بنسبة 1.3% المسجل في القطاع الزراعي منذ سنة 2002.

ثانيا- نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات

الشكل الموالي يوضح نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2021):

شكل رقم: (03-08) نمو وتطور إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (2015-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنة 2022، ص 21، متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

ثالثا- محددات التضخم

شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية. وعليه، ازدادت درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية.

ووفقا لدراسة أجراها بنك الجزائر، ترجع الزيادة المحسوسة في التضخم سنة 2021 بشكل أساسي وبنسبة 59٪ إلى التضخم المستورد، ويعود ذلك إلى ضعف إحلال الإنتاج المحلي محل المنتجات المستوردة، مما يعرض الأسعار المحلية لتقلبات في الأسعار العالمية، وبالتالي يقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية. وهكذا، وإثر الصدمة الصحية العالمية، كان التضخم العالمي الباعث الرئيسي للتضخم عبر قناة الاستيراد سنة 2021.¹

رابعا- قدرة التمويل

بلغ عجز الميزانية سنة 2021 نسبة 8,3٪ من إجمالي الناتج الداخلي أي 842.04 مليار دينار مقابل عجز بنسبة 6.9 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي أي 1262 مليار دينار سنة 2020، ونتج عن هذا التحسن الملحوظ في رصيد الميزانية زيادة معتبرة في إيرادات الميزانية الكلي 16.76٪، لاسيما إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر مقارنة بالنفقات الكلية 7.62٪.

سجل تدفق الادخار العمومي (الإيرادات الكلية مطروحة منها نفقات التشغيل) تحسن ملحوظ سنة 2021 أي 1142.5 مليار دينار مقابل 631.6 مليار دينار سنة 2020، أي بنسبة ادخار/إيرادات كلية قدرها 17.35٪ مقابل 11.2٪ سنة 2020.

قام الادخار العمومي سنة 2021 بتمويل النفقات برأس المال للدولة بواقع 57.6٪ مقابل 33.4٪ سنة 2020، وبالتالي، ترتب عنه طلب تمويل لرصيد الميزانية قدره 842 مليار دينار، ومع ذلك، تراجع الرصيد الإجمالي للخزينة وبلغ طلب التمويل 1589.6 مليار دينار أي بتراجع قدره 609 مليار دينار مقارنة بسنة 2020 (2198.5 مليار دينار) بعد انخفاض صافي الإقراض من الخزينة (-249.9 مليار دينار)، وتم تمويل هذا العجز في الرصيد الكلي للخزينة جزئياً في حدود 1171.22 مليار دينار عبر إصدار سندات الخزينة لصالح البنوك العامة في سياق إعادة شراء القروض المشتركة و520 مليار دينار عبر استثمارات بنك الجزائر على شكل سندات الخزينة القابلة للاستيعاب، وفقاً للمادة 53 من الأمر رقم 03-11، المعدل والمتمم، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد

¹التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنة 2022، ص 44، متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

والقرض خارج أرباح بنك الجزائر، كان عجز رصيد الميزانية والرصيد الكلي للخزينة، على التوالي، 7.9٪ و 11.3٪ سنة 2021 مقابل 11.2٪ و 16.3٪ من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2020¹.

المطلب الثالث: تداعيات مساهمة السياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر

عرفت أسعار البترول تقلبات بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب، وهو ما انعكس على أداء السياسة المالية في الجزائر، خاصة مع استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في ظل الأزمات التي تشهدها السوق النفطية بحيث يصبح من الصعب ترشيد أدوات السياسة المالية .

أولاً- اللجنة الهولندية تلاحق الاقتصاد الجزائري

إن المرض الهولندي في حالة الدول المصدرة للمحروقات مثل الجزائر يتمثل في تلقي مداخيل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة على تجنيدها واستعمالها في إحداث تنمية حقيقية، وما ينجم عنه من آثار كتقويض القدرات التنافسية للاقتصاد جراء ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، مع تشكيل اقتصاد ريعي من خلال توظيف غير إنتاجي لعائدات المحروقات .

والجدول التالي يمثل أهم الآثار المتوقعة من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من المحروقات على توازن بلد ما.

جدول رقم (03-03): أثر تدفق كثيف من مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية لبلد ما

نوعية التوازن	الآثار	الرصيد
مالية الدولة	-تحسين في رصيد المالية العامة وتدعيم الدور الاقتصادي للدولة	إيجابي
ميزان العمليات الخارجية ومعدل الصرف	تحسين التوازن الخارجي يصاحبه الإفراط في قيمة العملة الوطنية الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.	سليبي
توازن الأسعار	تدهور في أنظمة الأسعار، مؤديا إلى تضخم هيكل يثير صراعات بين الفئات الاجتماعية حول اقتسام الزيادة في المداخيل	سليبي
التوظيف الكامل لعوامل الانتاج	تدهور الوضع بسبب انخفاض القدرة التنافسية لمختلف القطاعات المنتجة التي تواجه المنافسة الأجنبية	سليبي
النمو الاقتصادي	نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي لكن مع بقاء الهيكل الاقتصادي مشوها، يمتاز بتطور لقطاعي المحروقات والخدمات تراجع الصناعة والزراعة	سليبي

المصدر: شرقرق سمير، قحام وهيبية، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36، المجلد 17، جامعة زيان عاشور بالحلفة، الجزائر، 2018، ص 256.

¹التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنة 2022، ص 95، متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

ويمكن تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال العناصر التالية:

1- مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو منذ الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لا زال يشهد مساهمة ضعيفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر وبنسبة عالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03-04): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر من PIB%

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	21.9	13.5
2011	36.7	8.2	4.3	8.6	20.6	16.1
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	23.1	15.2
2014	27.0	10.6	5.0	10.8	25.2	16.5
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	27.4	17.2
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	27.8	17.3
2017	19.1	12.3	5.5	11.7	27.3	16.8
2018	22.2	11.8	5.4	11.5	26.8	14.7
2019	19.5	12.3	5.7	12.2	27.0	15.5
2020	14.0	14.1	6.3	13.0	26.2	18.3
2021	21.5	13.0	5.8	12.3	24.4	15.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن هناك تطور ملحوظ في مساهمة القطاعات الرئيسية (الفلاحة، الصناعات خارج المحروقات، بناء وأشغال عمومية)، وهذا دليل على نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل إنعاش هذه القطاعات والتخلي التدريجي عن قطاع المحروقات.

فقد ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي من 8.4 % سنة 2010 لتصل إلى 13 % سنة 2021، وارتفعت مساهمة قطاع الصناعات خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي من 5.0 % سنة 2010 لتصل

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

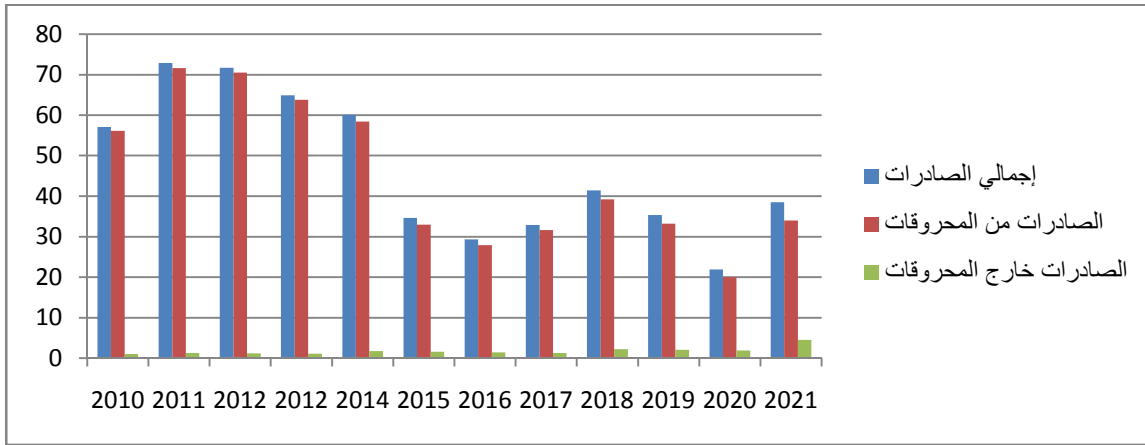
إلى 5.8% سنة 2021، كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية أيضا انتعاشا حيث ارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي من 10.4% سنة 2010 إلى 12.3% سنة 2021، أي أن قطاع الصناعة هو الأضعف بين تلك القطاعات.

ورغم التحسن الضعيف الذي شهدته تلك القطاعات إلا أن مساهمتها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بقطاعي المحروقات أو الخدمات اللذان حازا على أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الناتج الداخلي، حيث ساهمت تلك القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح بين 23.8% و 29.5% بينما قدرت مساهمة قطاع المحروقات 34.7% كأدنى نسبة له سنة 2010 و 36.7% كأعلى نسبة له سنة 2011، أما قطاع الخدمات (خدمات الإدارة وخدمات خارج الإدارة العمومية) فتراوحت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي بين 35.4% و 44.1%.

2- مؤشر القطاع الأولي الوحيد

إن من أعراض إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي هو الاعتماد الكبير على إيرادات النفط كمصدر أولي لتمويل الميزانية، إذ يشكل ما نسبته 97% من هيكل الصادرات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

شكل رقم (03-09): تطور الصادرات من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

استقراء للشكل المبين أعلاه يتضح أن الصادرات من المحروقات تحوز على أعلى قيم وبنسب مرتفعة من إجمالي الصادرات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث نلاحظ أن نسبة صادرات النفط قد حافظت على نسب متقدمة جدا تجاوزت 98% من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 لتتخف قليلا في السنوات اللاحقة بسبب تراجع أسعار النفط، في حين تبقى الصادرات غير النفطية تمثل نسب ضئيلة

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

من إجمالي الصادرات رغم التحسن الطفيف في نسبتها خلال سنوات 2015، 2014، 2016، لتراجع قليلا سنة 2017، وتعود للارتفاع من سنة 2018 إلى سنة 2021.

الجدول (03-05): قائمة لأهم المواد المصدرة خارج المحروقات سنة 2020 (مليون دولار أمريكي)

القيمة	قائمة المواد
111.48	مواد غذائية
15.28	مواد خام
433.57	مواد نصف مصنعة
11.19	سلع المعدات
7.16	سلع الاستهلاك
578.68	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم .

يتضح من خلال الجدول السابق أن هيكل صادرات الجزائر خارج المحروقات يتميز بعدم تنوعه وذلك كون قائمة المواد المصدرة خارج المحروقات جد محدودة مقارنة بدول الجوار أو دول نفطية كالسعودية والإمارات، والتي استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يوسع هذه القائمة بعدما توجهت العديد من مؤسسات هذا القطاع إلى تدويل نشاطاتها ما ساهم في تنوع وزيادة حجم الصادرات لهذه البلدان.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد إرتفعت بحوالي 59% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 33.870 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 83.58%. وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 30.11% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة، وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها بـ 19.96% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 85.37 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 71.65%، وصادرات التمور بلغت قيمة 11.37 مليون دولار بزيادة قدرها 62.40%، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت بـ 85.226 مليون دولار وهذا بزيادة قدره 96.10%، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75%، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها ¹.

¹ زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص 141.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

ثانيا- دورية السياسة المالية من نواتج اللعنة

يبدو أن السياسة المالية في البلدان النامية خاصة المنتجة والمصدرة للنفط على غرار الجزائر تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية أكثر منها في الدول المتقدمة لاعتمادها بشكل كبير على عوائد النفط والتي تتأثر بدورها بتقلبات الأسعار العالمية للنفط، مما يؤدي إلى تقلبات في مداخل الدولة الذي يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة مما يؤثر على ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. لقد توصلت العديد من الدراسات أن السياسة المالية تميل إلى أن تكون عكسية في مختلف دول العالم على عكس المطبقة في الدول النامية، وهو ما شغل أفكار العديد من خبراء الاقتصاد كونها لا تنطبق مع الحكمة المعروفة بلجوء الحكومات إلى الاقتراض في الأوقات العصيبة عند تقلص العائدات، ورفع الإنفاق وسداد الديون في الأوقات الجيدة . وقد لخص بعض الباحثين الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال كما يلي¹:

جدول رقم (03-06): الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال

السياسة المالية	الإنفاق الحكومي g	معدل الضرائب t
غير دورية	-	+
دورية	+	-
حيادية	0	0

المصدر: بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 12.

- السياسة المالية غير الدورية **CFP**²: تكون السياسة المالية غير دورية عندما يكون الارتباط بين عناصر الدورة الاقتصادية من صافي تدفقات رأس المال والنتاج المحلي الإجمالي PIB^3 سالبا (الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي سالب)، بمعنى أن الاقتصاد يقترض من الخارج في الأوقات الصعبة أي تدفق لرؤوس الأموال نحو الداخل ويقترض أو يسدد في حالة الرخاء أي خروج لرؤوس الأموال، فهي سياسة توسعية في الأوقات الصعبة أي زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية الذي ينخفض في حالة الرخاء بانخفاض الإنفاق الحكومي، ويمثل هذا التوجه مقارنة الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الذين يرون أن السياسة المالية المثلى يجب أن تكون غير دورية من أجل تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية.

¹ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 12.

²CFP:certifiedfinancialplanner.

³PIB :Produit intérieur brut.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

- السياسة المالية الدورية **PFP**¹: على عكس السياسة المالية غير الدورية، تكون السياسة المالية مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين مكونات الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، أي أنها تشمل أعلى إنفاق حكومي في الظروف الجيدة والعكس في الظروف السيئة بمعنى إتباع سياسة توسعية في أوقات الانتعاش وانكماشية في أوقات الكساد، أما تسمية دورية السياسة المالية تم اعتمادها لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.

- السياسة المالية المستقرة **AFP**²: يكون الارتباط بين مكونات الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي معدوماً، وتسمى أيضا بالسياسة المالية المحايدة، وتتميز بالاستقرار في الإنفاق.

ولمعرفة مدى دورية السياسة المالية في الجزائر سنقوم بتحليل الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأسعار النفط، باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على دورية السياسة المالية.

ويوضح الجدول الموالي نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2021):

جدول رقم (03-07): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط

خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنفاق الحكومي GDP%	37.1	39.8	44.6	36.2	40.6	46.1
أسعار النفط (دولار للبرميل)	80.15	112.94	111.04	109.08	100.23	53.07
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنفاق الحكومي GDP%	41.9	39.1	106	106	111	100
أسعار النفط (دولار للبرميل)	45.01	54	71.3	64.4	42.1	72.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49

وللوقوف بصورة أكثر إشراقه ووضوح نورد الشكل التالي:

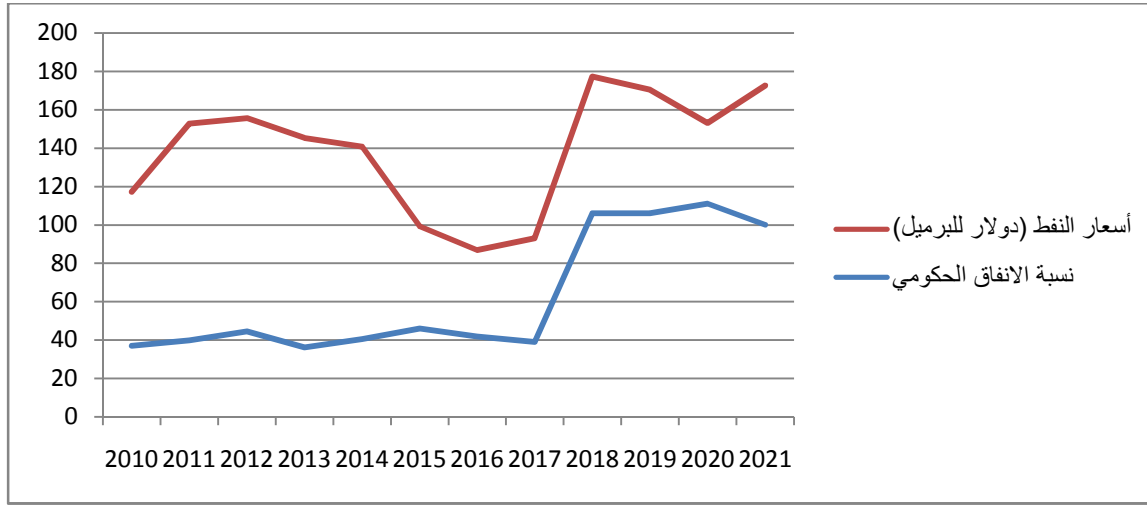
¹PFP:politic fiscal policy.

²AFP:stable fiscal policy.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

شكل رقم (03-10): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط

خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (03-07).

استقراء للشكل أعلاه يتبين وجود علاقة طردية بين معدلات الأسعار ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي، بمعنى زيادة الإنفاق في فترات انتعاش أسعار النفط وانخفاضه في حالة تراجع وانخفاض أسعار النفط. حيث نلاحظ تزايد الإنفاق الحكومي خلال السنوات من 2010 إلى 2012، نتيجة ارتفاع أسعار النفط من 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 111.04 دولار للبرميل سنة 2012، أما خلال السنوات اللاحقة يتضح أنه رغم انخفاض أسعار النفط إلا أن الإنفاق الحكومي استمر في الارتفاع وهذا راجع إلى توجيه الإيرادات النفطية المتحصل عليها في فترات انتعاش أسعار النفط لتمويل برنامج التنمية الخماسي، فقد أنفقت الحكومة حوالي 21 بليون دج خلال الفترة من 2014-2010 -، ورصدت مبلغ 262 مليار دولار للفترة من 2015-2019.

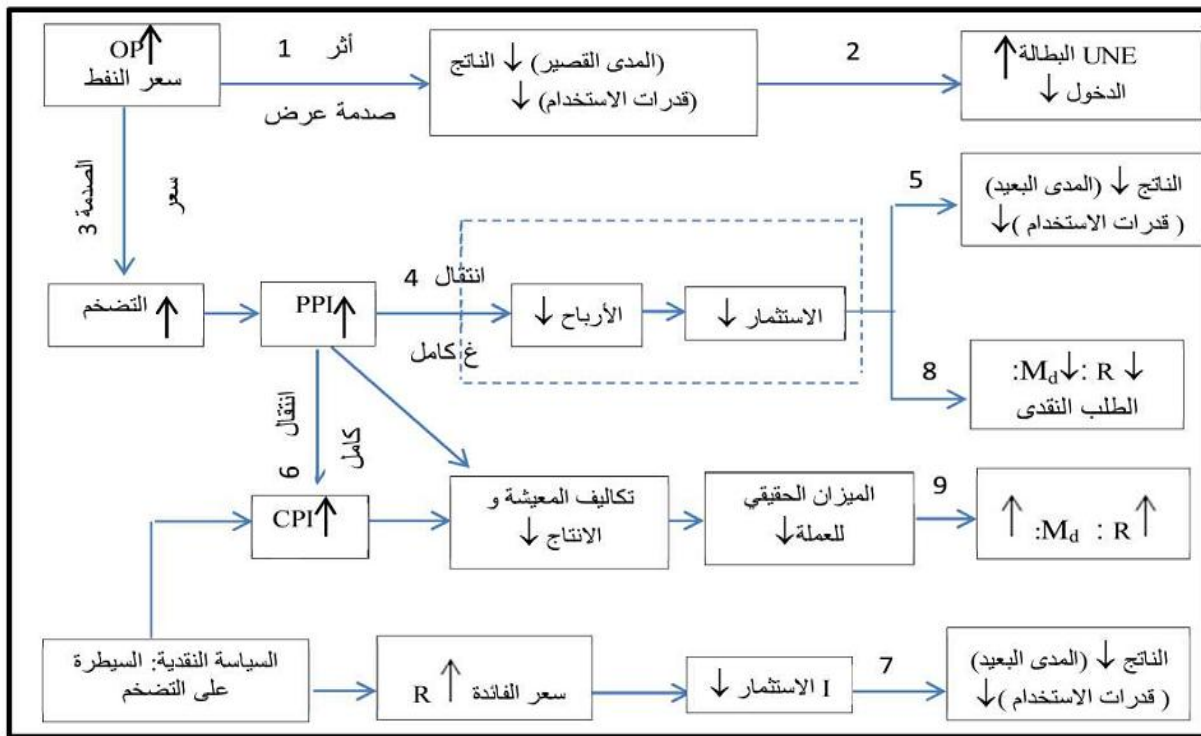
ومنه يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية ومسايرة لتقلبات أسعار النفط، حيث تتبع الحكومة سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في فترات الرخاء (ارتفاع أسعار النفط)، وسياسة انكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي في الفترات السيئة (انخفاض أسعار النفط).

ثالثا- الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط

تعتبر أسواق النفط الأكثر عرضة لتقلبات الأسعار، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وتعتبر تقلبات الأسعار من العناصر المفسرة للعللة الهولندية أو ما تسمى بلعنة الموارد، إذ أن التقلبات السعرية للموارد الطبيعية تعد بمثابة قناة جديدة يمكن من خلالها توضيح وتفسير المؤشرات الاقتصادية للبلدان الغنية بها.

ولتوضيح آليات انتقال تقلبات (صددمات) أسعار النفط إلى الاقتصاد الحقيقي نورد الشكل التالي:

شكل رقم (03-11): قنوات انتقال الأزمات السعرية للنفط



حيث : PPI : مؤشر أسعار الإنتاج و CPI : مؤشر أسعار المستهلك.

المصدر: غزالي ظريفة، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2017)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالة، الجزائر، 2018/2019، ص 84.

-أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تقليل الإنتاج المحتمل فيتباطأ معدل نمو الإنتاج والإنتاجية، هذا التراجع سيتسبب في انخفاض نمو الأجور الحقيقية وبالتالي زيادة معدلات البطالة التي بدورها تسرع وتيرة التضخم، فإذا توقع المستهلكون ارتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة سيخفضون من معدلات استهلاكهم عن طريق توفير أقل أو اقتراض أكثر مما يعزز التوازن في سعر الفائدة الحقيقي، ومع تباطؤ الإنتاج وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية سينخفض معدل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وترتفع معدلات التضخم¹.

-أثر نقل الثروة: إذا كانت الأسعار تتجه نحو الارتفاع فإن الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وبالمقابل العرض العامي للمدخرات سيرتفع، ما يتسبب في إحداث ضغوطات على أسعار الفائدة الحقيقية هذا ما يحفز الاستثمار الذي يعوض الانخفاض في الاستهلاك دون أن يتغير الطلب الكلي في الدول المستوردة. أما في حالة انخفاض الأسعار فإن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفط سيزيد من الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا التخفيض في الإنفاق الاستهلاكي يتطلب انخفاض مستوى الأسعار لإحداث

¹ غزالي ظريفة، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2017)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالة، الجزائر، 2018/2019، ص 85.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

توازن جديد، لأن في حالة عدم انخفاض الأسعار سينخفض الإنفاق بنسبة أكبر من الزيادة المسجلة في الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، وهنا يمكن استخدام السياسة المالية لتحفيز الطلب كبديل عن خفض الأسعار.

- **أثر التوازن الحقيقي:** يعد أثر التوازن الحقيقي أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية للنفط في الأداء الكلي للاقتصاد. فارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب النقدي وفشل السلطات النقدية في لقاء العرض المقابل لذلك الطلب المتزايد، سيتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادي.

- **أثر التكييف القطاعي:** من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساساً لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط.

- **أثر غير متوقع:** من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط وتأثيرها.

وبما أن الأحداث الحاصلة بعد سنة 2000 تختلف عن تلك التي حدثت سابقاً يمكن تقليص عدد قنوات تسرب انعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد إلى ثلاث قنوات بدل ستة قنوات كالتالي:

* **جانب العرض:** ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وبالتالي زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، والذي بدوره يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل ذلك سيزيد العرض في الاقتصاد.

* **جانب الطلب:** نتيجة انتقال الثروة ستؤدي الطفرة النفطية إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلع والخدمات فيحدث التضخم الذي ينتج عنه انخفاض في المدخيل الحقيقية وكذا الدخل المتاح للأفراد للعائلات.

* **جانب وضع التجارة:** حسب النظرية الاقتصادية فإن أثر صدمات العرض والطلب على الميزان التجاري النفطي وغير النفطي تختلف في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات في الدول المصدرة للنفط، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري وموازن المدفوعات.¹

¹ غزالي ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المبحث الثاني: متطلبات تفعيل سياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على الإصلاحات المالية والجبائية التي انتهجتها الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط ومحاولة الخروج من الاقتصاد الريعي، وكذلك التعرف على الحلول للخروج من تبعية النفقات العامة للإيرادات النفطية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار العام لإصلاح سياسة المالية العامة في الجزائر

بما أن الجزائر تعتمد في إيراداتها الخارجية على منتج واحد، فهي دائما تحتاط من أي صدمة خارجية لتقلبات أسعار المحروقات، لذلك اعتمدت على مجموعة من الإصلاحات تقيها من إهتار أسعار المحروقات، بالإضافة إلى البحث المستمر عن الحلول الاستعجالية.

أولاً- الحيطه من تقلبات عائدات المحروقات: لحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات السعريه للمحروقات وعزل سياسة الإنفاق العام عن هذه التقلبات قامت الجزائر بإتخاذ عدة إجراءات تهدف من خلالها إلى تحسين إدارة الموارد المالية والمحافظة على إستقرار النفقات، وهي¹:

1-السعر المرجعي للنفط: بهدف المحافظة على إستقرار النفقات بترشيد عقلائي، قامت الحكومة بإعداد ميزانيتها العامة على أساس سعر مرجعي بلغ 19 دولار للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 ولما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في هذه الفترة 38 دولار، قررت الحكومة رفع السعر المرجعي في سنة 2006 في حدود 22 دولار للبرميل، ولما تجاوز سعر البترول في الأسواق 60 دولار قررت الحكومة مرة ثانية رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل في سنة 2008، وإلى يومنا هذا والميزانية تعد على أساس 37 دولار للبرميل، أما الفائض من عائدات تصدير المحروقات بمعنى السعر البرميل الذي يكون فوق السعر المرجعي فالحكومة توجهه نحو صندوق يدعى بصندوق ضبط الإيرادات.

2- صندوق ضبط الإيرادات: ساهمت الفوائض المالية المعتبرة التي حققتها الجزائر نتيجة الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2000 إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة يقدر بـ 400 مليار دينار جزائري، ومن أجل إستغلال هذه الفوائض وإستخدامها في مجال الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة ووقايتها من أي تقلبات تحدث في قطاع المحروقات على المدى المتوسط أو الطويل، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط الإيرادات من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000. ثم أدخلت عليه تعديلات في بعض قواعده المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004، وقانون المالية التكميلي لسنة 2006، يهدف هذا الصندوق إلى إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وذلك لغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، وجعل النفقات ثابتة، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية، أيضا تخفيف

¹محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 347-348.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي (الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصندوق والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

ثانيا- البحث عن إيرادات جديدة: بإنخفاض إيرادات الجزائر في نهاية سنة 2014، وتوقيا من أي إختيار متواصل للجباية البترولية، بدأت الحكومة الجزائرية تفكر في البحث عن إيرادات جديدة خارج المحروقات، من خلال إجراء إصلاحات والبحث عن آليات لتوفير الموارد المالية، ومن بينها نجد:¹

1-آلية إمتصاص نقود السوق الموازية: عرف السوق الموازي تطورا ملحوظا على مستوى تداول النقود خارج البنوك بحيث تطور من 1284.5 مليار دينار سنة 2007 بنسبة 30.34% من إجمالي النقود المتداولة، لترتفع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 3658.9 مليار دينار ممثلة بنسبة 38.19% في سنة 2014، هذا ما استدعى إلى وضع آلية لاسترجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية و وضعها في البنوك مقابل تحمل ضريبة جزافية تبلغ 7% فقط، طبقا للقانون المالي التكميلي لسنة 2015، دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في أوت 2015.

2-إصلاح القطاع الضريبي بهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية: فبعد الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري منذ التسعينات من القرن الماضي إل أنه يبقى غير محفز للاستثمارات خارج المحروقات، لذلك تم إتخاذ تدابير تشريعية تنص على مراجعة نسب بعض الضرائب بهدف تسهيل وتبسيط النظام الجبائي وتشجيع آليات محاربة الغش والتهرب الضريبي وأيضا إعطاء دور للجباية بأن تصبح تساهم في تحفيز وتوجيه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ومن الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي هي:

***الضريبة على أرباح الشركات:** تم مراجعة هذه النسبة من خلال توحيدها في إطار قانون المالية ل 2015 عند نسبة 23%، ثم إثر قانون المالي التكميلي لسنة 2015 أصبحت تتراوح بين 19% و 26% على حسب نوع النشاط الممارس، فالمؤسسات الإنتاجية تفرض عليهم ضريبة بمعدل 19%، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والسياحة تفرض عليهم ضريبة بمعدل 23%، فحين باقي النشاطات كالاستيراد فتفرض عليهم ضريبة بمعدل 26%.

* **الرسم على النشاط المهني:** عرفت نسبة الرسم على النشاط المهني تخفيض من 2% إلى 1% بالنسبة للنشاطات المنتجة، وإلى 1.5% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، فحين تم رفع هذا الرسم على النشاطات التي تخص نقل المحروقات عبر القنوات إلى نسبة 3%، أما باقي القطاعات فبقيت هذه النسبة ثابتة لم تتغير.

***الرسم على القيمة المضافة:** رفع معدل الرسم على القيمة المضافة في سنة 2017 حيث يرتفع المعدل العادي من 17% إلى 19%، كما ينتقل المعدل المخفض لقائمة من المنتجات من 7% إلى 9%.²

¹ محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 348-349.

² بن لشهب حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

* تأسيس ضريبة على الدخل الإجمالي في قانون 2017 لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية والحقوق التابعة بمعدل 5% محررة من الضريبة بعد تطبيق تخفيض حسب مدة الاحتفاظ بالعقار، حدد هذا التخفيض بـ 100% بالنسبة لفوائض القيمة للعقارات المحتفظ بها لمدة 10 سنوات فأكثر.

* تخفيضات وإعفاءات: بهدف دعم الناتج الوطني أوصى القانون المالي التكميلي 2015 بتخفيضات وإعفاءات من الرسوم الجمركية على المواد المستوردة مثل المنتجات الفولاذية وقضبان الألمنيوم و...إلخ.

ثالثا- مواصلة التنمية بالرغم من الأزمة: ليس بمجرد حدوث أزمة تتوقف الحكومة عن مشاريعها التنموية وإنما يلزمها ترشيدها وضبطها بما هو أنفع وأصلح.

1- عودة القروض الاستهلاكية: بتوسيع صلاحيات بنك الجزائر في مجال مراقبة وأمن أنظمة الدفع والعمل على عصنة وتطوير مركزية المخاطر من خلال تقسيم المعلومات التي تخص المخاطر، والتي عرفت تطور منذ صدور التعليم رقم 07-05 المؤرخ في 11 أوت 2005 إلى أن أعلن محافظ بنك الجزائر عن دخول نظام مركزية المخاطر الجديد إلى الخدمة في منتصف شهر سبتمبر من سنة 2015 باعتباره أداة هامة تقوم بها البنوك للمساعدة على التسيير الأفضل للمخاطر المرتبطة بالقروض وعدم القدرة على السداد، ومن ثم العودة الفعلية للقروض الاستهلاكية من جديد، والتي كانت موقوفة بسبب ضعف آليات الرقابة من طرف بنك الجزائر على مداخيل الأسر الجزائرية ومديونيتها لدى البنوك.

2- الاستمرار في تمويل الاقتصاد: على العموم قامت البنوك بالمحافظة على استقرار النمو النسبي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد على الرغم من تراجع طفيف حيث انتقلت من نو بلغ 11.13% إلى 8.7%، وهذا دليل على سعي البنوك ومواصلتها في منح القروض لتنشيط الاقتصاد بالرغم من آثار أزمة انهيار أسعار البترول¹.

رابعا- ترشيد النفقات: تتمثل في²:

1- تقليص فرص الشغل وبرامج التنمية: من بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جويلية 2014 هو تقليص مناصب الشغل في الكثير من القطاعات مع توقيف عقود ما قبل التشغيل التابعة للقطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة، وهذا ما ساهم في انتشار البطالة وخاصة أن عدد خريجي الجامعات في تزايد مستمر عبر السنوات، وعلاوة على ذلك تم تجريد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات، كما أن المنهج المقترح

¹ محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 350.

² بن لشهب حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 163-164.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

يدعو إلى العقلانية والصرامة في صياغة خيارات وتوجهات الاستثمارات من خلال إعطاء الأولوية لاستكمال تنفيذ المشاريع الجارية التي بدأت بالفعل في موعدها وبتكاليفها المحددة، وتحديد مشاريع جديدة في إطار احترام السقف المحددة سلفا من طرف الحكومة، وبتفضيل التمويل الكلي أو الجزئي للمشاريع التجارية عبر السوق أو تمويلها عن طريق الشراكة خارج نطاق الميزانية.

2- ترشيد الواردات: كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني خاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة والجزائر من البلدان المتضررة بشكل كبير بسبب تضاعف الاستهلاك وارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد، فقد سارعت الحكومة إلى إيجاد حلول لمواجهة هذا الوضع بوضع مجموعة من الإجراءات أغلبها أخذت طابعا إداريا لإعادة تنظيم التجارة الخارجية. ولعل من أهم الإجراءات التي أعلنت عنها وزارة التجارة هي إخضاع نشاط الاستيراد لنظام الرخص، ويهدف بالدرجة الأولى إلى ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها وبكميات محدودة، وفي نفس الوقت يمكن للجهات المعنية بالقطاع التحكم أكثر في الواردات لوضع حد لظاهرة خروج العملة وبمبالغ ضخمة مقابل منتجات تصنف في خانة الكماليات إضافة إلى قضية تضخيم فواتير الاستيراد وغيرها.

3-مراجعة سياسة الدعم: ويظهر ذلك من خلال اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة لمحاربة التبذير، حيث نص قانون المالية لسنة 2016 على رفع رسم القيمة المضافة على استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الثلاثي واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلواط للساعة /الثلاثي، بالمقابل قامت الحكومة برفع الضرائب على المنتجات البترولية سعيا منها لتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم والحد من الاستيراد والتبذير الحاصل حاليا في المواد المكررة، كما تم تقليص تدخل الدولة في العديد من المجالات بإنقاص الدعم لها، ويجرى التفكير حاليا في الحد التدريجي من الأساليب الحالية للدعم المعمم، من أجل وضع سياسة استهداف للأفراد ذوي الدخل المنخفض لتحقيق قدر أكبر من العدالة في تخصيص موارد الدولة من خلال الانتقال إلى نظام التحويلات النقدية لتعويض الزيادة في الأسعار الناجمة عن التخلي عن نظام الدعم المعمم المولد للتبذير والاستهلاك المفرط وتفاقم اللامساواة الاجتماعية بين الفئات المختلفة للأسر.¹

في سنة 2017، استمرت الجزائر في إتباع سياسة التقشف من خلال استمرارها في إرسال التعليمات المعززة لهذه السياسة، والمتمثلة في: التعليمات رقم 99 المؤرخة في 12 مارس 2017، الصادرة عن وزارة المالية، بخصوص تسقيف النفقات والمدفوعات لسنة 2017 بناء على الإرسال المؤرخ في 19 جانفي 2017، الموجهة للآمرين بالصرف من أجل الحفاظ على الاستدامة الميزانية المعتمدة من أجل تسيير محكم لمخطط خزانة الدولة، والتي تنص على أن مخطط

¹ بن لشهب حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

المدفوعات الشهري لسنة 2017 يجب أن ينجز من طرف القطاعات الوزارية بناء على تجزئة الاعتمادات الميزانية المبلغة بين المصالح المركزية واللامركزية حسب الولايات على غرار المسعى المعتمد في السنة المالية 2016.¹

خامسا- في مجال الإيرادات: هدفت التدابير التشريعية المدرجة في قانون المالية لسنة 2017 إلى تحسين مستوى الإيرادات الجبائية، حيث تم إقرار حزمة من الرسوم والضرائب والرفع من بعضها، وفيما يلي أهم هذه الإجراءات:
-تضمن قانون المالية 2017 زيادة في أسعار المنتجات البترولية من 1 إلى 3 دج للتر مازوت والأنواع الثلاثة، ويصبح الرسم على المنتجات البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز وبدون رصاص 9دج/ لتر عوضا عن 6 دج/ لتر عام 2016، وينتقل الرسم على البنزين العادي إلى 8 دج/ لتر عوض 5 دج في 2016، في حين أن المازوت انتقلت الزيادة إلى 2دج/ لتر عوض عن 1 دج عام 2016.

-جواز السفر البيومتري: تم إدراج إجراء مستعجل في قانون المالية 2017 يسمح بتسليم جواز السفر البيومتري في آجال أقصاها 8 أيام من تاريخ إيداع الطلب، مقابل دفع طابع بقيمة 2500 دج بالنسبة لدفتر 28 صفحة و6000دج بالنسبة لدفتر 48 صفحة، وفي حالة فقدان جواز السفر سواء كان عادي أو بيومتري، فإن استخراج جواز جديد يتطلب دفع مبلغ زيادة على حقوق الطابع بـ 1000 دج على شكل طابع جبائي.

المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي كضرورة لتنويع الإيرادات في الجزائر

إن مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه والركون إليه والاستسلام له، وبالتالي عدم استخدام الجدية في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، وعليه يمكن وضع مجموعة من الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية جديدة والتي تهدف إلى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، والمتمثلة فيما يلي:²
-زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت ضالتها في القطاع السياحي فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية.

¹عمار شلابي، مريم حيمر، "أثر انخفاض أسعار النفط في الجزائر على تمويل الجماعات الاقليمية وتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني الثاني حول أثر انخفاض أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، -الجزائر-، المنعقد يومي 11-12 أكتوبر 2017، ص 11.

²بوظاعة محمد، نديش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 306-308.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

إن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية، جغرافية، ثقافية وتاريخية تؤهلها لمزاولة العديد من الأنشطة السياحية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع النفط إلا أنها ليست مستغلة. فبالرغم من الضآلة النسبية لمساهمة قطاع السياحة في الجزائر في تحقيق التنمية إلا أن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري إذا ما استغل جيدا بدءا بالحرص على التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، وضع إستراتيجية إعلانية محلية ودولية للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري، تحسين الخدمات السياحية الجزائرية خصوصا من حيث النظافة، الصيانة، الجودة، والسعر... بالإضافة إلى الاستفادة من كل جديد في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال السياحة.

- تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية: تعتبر الصناعة من الدعائم الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي بالإضافة إلى تعزيز الصادرات، لذلك فقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلال تحقيق هذه الأهداف:

* العمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، وتضع المؤسسة في مستواها الحقيقي عن طريق تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية، عصنة المؤسسات، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتي تمكن من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة؛

* إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتنشيطه، وهذا لا يعني هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد؛

* دعم صناعة البتروكيماويات التي تعمل من جهة على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلبى الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة؛

* دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أنشطتها باعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لها، تحديث الإدارة المركزية والمحلية، الإدارة الضريبية.¹

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية إلى بذل العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنويع القاعدة الاقتصادية للتقليل من حدة التقلبات، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات يبقى محدودا للغاية وذلك بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تمتع بها القطاعات الأخرى مما

¹ بوطلاعة محمد، نديش نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 307.

الفصل الثالث: تحليل استجابة سياسة المالية العامة لتقلبات الدورة النفطية في الجزائر للفترة (2010-2021)

يطرح إشكالية عدم التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمركزها في قطاع الطاقة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1 % من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة 2002-2016، ورغم ذلك فهي تساهم ب 17 % من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10 % من مناصب الشغل، وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. ومن بين آلياته نجد ما يلي¹:

* مكافحة الفساد بكل أنواعه وذلك لأنه يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار؛
* سيادة القانون والتي تعتبر كعامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، فيجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الاستقرار واقعيًا، نظرًا لأهميته في نشر الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية؛

* الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم؛
* سهولة أداء الأعمال والقضاء على العراقيل البيروقراطية وعصرنة النظام المصرفي الجزائري والرقابة عليه.

- إنشاء صندوق ثروة سيادية جديد: يعتبر دعم برامج تنويع اقتصاد الدولة المالكة لصندوق الثروة السيادية من أجل تقليل الاعتماد على النفط من بين أهداف إنشاء هذه الصناديق.

فلتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد على إنتاج وتصدير النفط، اتبعت هذه الدول مسارين متلازمين في بعضهما ومستقلين في البعض الآخر، يتمثل الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، أما الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآتية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكيل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل.

وقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ثروة سيادية سنة 2000 سمي "بصندوق ضبط الإيرادات" وذلك نتيجة تحقيقها لفوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط، حيث قدر رصيد فائض الميزانية ب 400 مليار دينار، وكان الهدف منه تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في السنوات التي تعرف انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض المديونية العمومية.

فبالإضافة إلى صندوق استقرار الموازنة العامة الجزائري يمكن للدولة إنشاء صندوق آخر يكون هدفه تحقيق التنويع الاقتصادي، ويمكن في هذا إجمالاً الاستفادة من تجربة أبو ظبي من خلال صندوقها السيادي "صندوق مبادلة للتنمية" والذي أسند له مهمة تنويع اقتصاد الإمارة من خلال الاستثمار في جميع القطاعات التي من الممكن أن تعود بالفائدة على أبو ظبي ودول الإمارات ككل من بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صناعة الطيران والخدمات الدفاعية، مبادلة للعقارات والبنية التحتية، استثمارات مالية وقطاع الطاقة.

¹ بوطلمة محمد، نديش نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 307.

خلاصة الفصل الثالث:

يتميز سوق المحروقات بعدم الاستقرار بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة، لهذا تواجه الدول المصدرة للبترول تحديات تنتج من كون إيرادات النفط تخضع لهذه التقلبات، وفي ظل الاعتماد الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة والميزان التجاري، فإن السياسة المالية تعتبر أداة تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع هذه الأوضاع والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

والجزائر إحدى هذه الدول فهي ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدة هزات، حيث نجد أن كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر لا تزال في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، مما يدل على أن إجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة والتقليل من تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها وهذا ما يؤكد إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

الخاتمة

يعرف قطاع النفط مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، إذ يعتبر المورد الهام لسياسة المالية العامة والتي أثبتت الوقائع ارتباطها بالدورة النفطية واستجابتها للتقلبات في أسعاره، وهو ما يرهن استقرار الإقتصاد الكلي للجزائر بعامل خارجي هو الإيرادات النفطية من جهة، وسير السياسة المالية ومدى مسيرتها لدورة النفط أو معاكستها لها من جهة أخرى.

إن استجابة المالية العامة في الجزائر للاتجاهات الدورية النفطية يضع استدامة المالية العامة فيها على المحك، الأمر الذي يحتم عليها رفع التحدي وتبني المقاربات الجديدة التي تفضل إلى جعل المالية العامة كأداة مضادة للدورات النفطية، فأدوات الضبط التلقائي تكون مسايرة للاتجاهات الدورية النفطية، حيث تضاف الدفعة التنشيطية في أوقات اليسر وتلغى في أوقات الهبوط، وعليه يمكن أن تصبح المالية العامة أكثر فعالية في مواجهة الدورات النفطية عن طريق فسح المجال لأدوات الضبط التلقائي وزيادة فعاليتها من خلال ربط أدوات الضبط التلقائي مثل الضرائب والتحويلات وبرامج الإنفاق الحكومة بحالة الإقتصاد، من جهة أخرى يمكن تعزيز دور المالية الاستثنائية من خلال التركيز على مبادئ الحوكمة الرشيدة والعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، توضح كيف يمكن انعكاسات الصدمات النفطية على السياسة المالية العامة في الجزائر وكيف يمكن أن تكون السياسة المالية العامة أداة مضادة للدورات النفطية.

نتائج الدراسة:

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني تم استخلاص النتائج التالية:
- أن درجة التقيّد بالدورة الاقتصادية في سياسة المالية العامة تتزايد في المتوسط بمرور الوقت؛
 - تحدد السياسات المالية بصفة أساسية مقدار الإيرادات النفطية المستخدمة لتحفيز الإقتصاد، بحيث تعد السياسة المالية مسايرة للدورات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار النفط وتميل الحكومات إلى التوسع المالي في حالة ارتفاع أسعار النفط، وتنزع إلى الانكماش المالي عند انخفاضها، حيث تقوم السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية بنقل التغيرات في أسعار النفط إلى تقلبات دورة الأعمال، مما يتسبب في زيادة إنهماك الاقتصاديات عند ارتفاع أسعار النفط، وفي حالات الركود عند تراجع هذه الأسعار؛
 - تعد صدمات أسعار النفط من بين أهم أنواع الصدمات الاقتصادية، وهي تدخل في الصدمات الخارجية، وهي أهم مؤثر على تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان النفطية ومنها الجزائر، وهذا من خلال حجم التأثير لهذا القطاع على الناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الحقيقي؛

- منذ سنة 2000 وإلى غاية وقتنا الحالي لا زال الاقتصاد الجزائري يشهد ضعف مساهمة قطاعات الصناعات خارج المحروقات بمعدل متوسطي قدره 4% بمساهمة في الناتج المحلي، وكذلك هناك ضعف بقطاع الخدمات والتجارة بالإضافة إلى قطاع الفلاحة وهذا ما يفسره اختلال الاقتصاد الجزائري باستيراد كل مواد التصنيع والمواد الكمالية لعدم توفرها في السوق وهذا ما يفسره ضعف جهاز القطاعي الخدماتي خاصة البنوك التأمينات داخل عجلة الاقتصاد؛
- إن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانخفاض التي عرفتتها أسعار النفط هي تدابير ظرفية، بمعنى تصلح فقط في الأجل القصير، ولذا يتوجب التوجه نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتشجيع المشاريع الخالقة للثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

اختيار الفرضيات

فتأسيسا على نتائج الفصل الثالث، يمكن استخلاص اختبار الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى " ترتبط الدورات الاقتصادية في الاقتصادات الريفية والنفطية بالمداخيل والإيرادات الريفية" ، وهي صحيحة إذ أن الدورات الاقتصادية تحدث نتيجة إختلالات تصيب العرض الكلي في شكل كصدمات الطاقة أو صدمات إنتاجية، التي يكون مردها إلى الطفرات التكنولوجية أو صعوبة الوصول إلى المواد الأولية وتذبذب إمداداتها، وهو ما يشكل صدمات في العرض الكلي سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وفي هذه الحالة نكون أمام دورة حقيقية أو عينية مردها اختلال العرض الكلي، كما أنها تحدث نتيجة إختلالات تصيب الطلب الكلي في شكل تذبذبات تصيب العرض الكلي سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وفي هذه الحالة نكون أمام دورة حقيقية أو عينية مردها اختلال العرض الكلي، كما أنها تحدث نتيجة إختلالات تصيب الطلب الكلي في شكل تذبذبات تصيب أحد مكوناته أو كلها، أو نتيجة حدوث صدمات نقدية و/أو مالية تؤدي إلى إزاحته إلى وضع يكون فيه أكبر أو أصغر من العرض الكلي ومنه تحدث الدورة الاقتصادية، وتكون في هذه الحالة أمام دورة نقدية.

الفرضية الثانية: تعمق سياسة المالية العامة المسيرة للتقلبات الدورية من اختلالات الاقتصاد الكلي، بينما تعمل السياسة المضادة للدورية كعلاج لها ، وتكون صحيحة في حالة الإقتصاديات التي تعتمد على ريع قطاع المحروقات، وبالتالي فهي صدمات عرض لأن المحروقات تعد من أهم المواد الأولية للصناعات الأخرى، كما أنها خارجية، وتضفي الطابع الريعي على الاقتصاد من خلال حجم الاعتماد الذي تولده إقتصاديات الريع وتأثيرا على القطاعات الأخرى، وعلى تمويل المالية العامة، ذات التأثير المتسارع على القطاعات الأخرى، كما في حالة الجزائر.

الفرضية الثالثة: " تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مرهون بتنمية وتفعيل الموارد غير النفطية من خلال بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، إضافة إلى إصلاح ماليتها العامة " مما يستوجب على الجزائر تفعيل وتنمية موارد مالية ذاتية أخرى، انطلاقا من اقتصاد مبني على التنويع لاقتصادي، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في القطاعات

الخاتمة

الإنتاجية كالفلاحة والسياحة والعمل على إرساء مبادئ الحوكمة، إضافة إلى العمل على ترشيد الإنفاق العام لتحقيق الكفاءة والفعالية للموارد المالية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

اقتراحات الدراسة:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تصاغ جملة من الاقتراحات والتوصيات تمثلت في:
- تعتبر السياسات الاقتصادية بكل فروعها ومنها السياسة المالية من إعداد ورسم الأشخاص ولهذا يتطلب من معد هذه السياسة أن يكون نزيه وذا كفاءة حتى لا يتم تصميم هذه السياسة على مقاس أشخاص معينين تخدم مصالحهم الشخصية؛
- إن قيام الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية غير مرتبط بالسياسة المالية لوحدها وإنما بمناخ اقتصادي واستثماري عام، يتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية والجزئية والتي تصدرها مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية، ولهذا ينبغي على الجزائر العمل على تحسين صورتها ومكانتها ومراتبها حتى تصبح مستقطبة لمختلف المشاريع الاستثمارية؛
- لابد من الاعتراف بالمخاطر المحدقة نتيجة استمرار حدة الدورات الاقتصادية، وأن يكون هنالك إجماع وطني على أهمية وضع وتنفيذ سياسة للمالية العامة تكون مضادة للاتجاهات الدورية؛
- ضرورة إرساء مؤسسات قوية للمالية العامة تعمل وفق مقاربة "القواعد" وبعيدا عن الضغوط السياسية؛
- ضرورة إنشاء صناديق للثروة السيادية هدفها تحقيق الاستقرار والادخار؛
- صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر حيث تتضمن هذه الإستراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن السلع الأولية لتكون مصدرا جديدا للدخل.

آفاق الدراسة:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يمكن وضع آفاق للدراسة كما يلي:
- متطلبات الإستدامة المالية في الاقتصاديات النفطية؛
- صدمات أسعار النفط وأثارها على فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية؛
- المقاربة الشاملة لبرنامج النموذج الاقتصادي الجديد، وتحديات تنويع إيرادات المالية العامة خارج الجباية البترولية في الجزائر؛

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. باللغة العربية

- 1) أحمد حسين علي الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة و النشر صيدا، ط1، بيروت، 2011.
- 2) حربي محمد مرسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- 3) سمير التنير، "التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا"، دار المنهل اللبناني ، ط1، الجزء الثاني، 2008 .
- 4) صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995 .
- 5) ضياء مجيد موساوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 6) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص201.
- 7) عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، ط 2، مصر، 2006 .
- 8) محمد أحمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط، دار الشموع القافية، الزاوية، ليبيا، 2003.
- 9) محمد أزهر سعيد السماك، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية أسس و تطبيقات"، جامعة الموصل، ط 1، العراق، 1987 .
- 10) محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "الاقتصاد الجزئي"، دار التعليم الجامعي، ط1، مصر، 2014.
- 11) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2007.
- 12) واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.

ثانياً: المجالات والدورات العلمية

- 1) لطفي بوناب، دور السياستين المالية والنقدية في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نماذج VECM، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4 ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2021.

- 2) أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018.
- 3) بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015.
- 4) بوطلاعة محمد، نديش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
- 5) جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
- 6) حاكمي بوحفص، الشارف بن عطية سفيان، دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط-دراسة حالة الجزائر-، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 4، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.
- 7) دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.
- 8) رابح أرزقي، الوصول إلى الهدف على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنوع اقتصاداتها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54، العدد 04، الجزائر، 2017.
- 9) زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021.
- 10) سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، دورة الأعمال في الاقتصاديات النفطية: دراسة حالة الجزائر (1969-2015)، دفاتر MECAS العدد 13، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، 2016.
- 11) شرقق سمير، قحام وهيبية، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36، المجلد 17، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018.
- 12) عبد الحميد مرغيت، دور سياسة المالية العامة في مجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الأولية: تجربة الشيلي، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018.

- (13) عبد القادر شلالي، محمد هاني، العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000 - 2015"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر، 2018.
- (14) لمياء عماني، شهرزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الربعية - حالة الجزائر-، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.
- (15) معمر طرايش، سحنون مصطفى، التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الربعي، الدول المصدرة للنفط نموذجاً، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2018.
- (16) نهلة جواميرمايخان، أسماء جاسم محمد، دور العوائد الربعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 06، العدد 01، جامعة بغداد، العراق، 2023.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات العلمية

- (1) ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980_2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- (2) بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.
- (3) بن لشهب حمزة، السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020/2019.
- (4) بوقفة نفيسة، مصفوفة الخطر وإشكالية الاستقرار في النظام المالي الدولي - مقارنة نظامية للخطر في أنظمة مالية متفاوتة التطور-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، 2020.

- 5) حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.
- 6) غزالي ظريفة، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010 - 2017)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قلمة، الجزائر، 2019/2018.
- 7) فالي جويده ، محذب نوال، السياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2016.
- 8) فضلون نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي- ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر، 2021/2020.
- 9) محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات - دراسة حالة الو.م.أ 2008 وحالة الجزائر 2014 -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- 10) محمد هاني، الدورات الاقتصادية وآليات التحكم فيها حالة الجزائر 2000-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة د. يحيى فارس ، المدية، الجزائر، 2013.
- 11) ياسين مراح، أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2019/2018.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- 1) عمار شلابي، مريم حيمر، "أثر انخفاض أسعار النفط في الجزائر على تمويل الجماعات الإقليمية وتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني الثاني حول أثر انخفاض أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر- دراسة في السياسات البديلة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، -الجزائر-، المنعقد يومي 11-12 أكتوبر 2017.

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير

- 1) نشرات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

1. باللغة العربية:

1) أوليفيه دوراند السيرف وفتح كارانفيل، السياسات المالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الدول المصدرة للنفط: من المشكلات الموروثة إلى تحديات جائحة كوفيد-19، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، الرياض، السعودية، 2021.

2) التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2022) متاح عبر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/19 على الساعة: 21:49.

2. باللغة الأجنبية:

1) Andrew Jewell, Moez Souissi, ALGERIA -Selected issues-, IMF Country report N°. 16/128, Alger, 2016 .

سابعا: مواقع الانترنت الرسمية والموسوعات

1) غسان محمود إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، ص ص 4-5، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.parliament.gov> تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/01 على الساعة: 10:42.